"رب"
وأحكامها في اللغة العربية

إعداد
داليـة عبد العزيز عبد الغني ربيع
المدرس بكلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان

"رب" وأحكامها في اللغة العربية

دالية عبد العزيز عبد الغني ربيع.
قسم: اللغويات، كلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: dalia.abdelaziz@azhar.edu,eg

الملخص:

تتناول الدراسة حرف الجر"رُبَّ" لما يحظى به من اتمام بالغ؛ نظراً لكونه موضع خلاف بين النحويين، سواء كان هذا الخلاف في اللغات الواردة فيه والتي أوصلها بعضهم إلى سبعين لغة، أو الخلاف حول المعاني المختلفة له من تقليل وتكثير أو الأمرين جميعاً، وأيضا الخلاف حول اسميته أو حرفيته، ثم الخلاف في الأحكام النحوية المختلفة الخاصة به، منها صدارته في الكلام، وزيادته في الإعراب، وإنه لا يجر به غالباً إلا الاسم الظاهر النكرة، وإذا دخل على ضمير يجب أن يفسره اسم منصوب متأخرٌ يعرب تمييزاً، وكذلك الخلاف في وصف مجروره، والخلاف فيما ينوب عنها من حروف، وكذلك الخلاف حول "واو" رب هل تجر بنفسها أم بـ"رُبَّ" مضمرة بعد الواو، وهناك أحكام أخرى لـ" رُبَّ" نسوقها في طيَّات البحث.

وقد جاءت الدراسة في مبحثين وخاتمة:-

الأول: في "رُبَّ" ذاتها، من حيث اللغات الواردة فيها، ومعانيها التي تؤديها في السياق، ثم القول في اسميتها أو حرفيتها، وما يتعلق بها من أحكام أخرى.

والثاني: في مجرورها، من حيث التعريف والتنكير، ومجيئه ضميراً، ووصفه، وما يتعلق به من أحكام أخرى.

أما الخاتمة، فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية" ربَّ – اللغات الواردة- آراء- الإعراب- المعاني- الجر.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:-

فإن علم النحو من أشرف علوم العربية قدراً وأعلاها منزلة وأرفعها مكاناً، إذ به تقريب مقاصد الشرع، ولا يتم فهم علم إلا به، ولا يصح حكم إلا بعد عرضه عليه، فمن دونه لا يصح شعر، ولا تفهم لغة قرآن ولا حديث.

والنحو علم نشأ أول ما نشأ ليصون اللغة حين تسرب إليها اللحن، وتخللها الفساد بسبب اختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى.

ولقد تواصلت جهود النحويين في سبيل خدمة هذا العلم حتى صار النحو صرحاً من صروح العربية الخالدة.

و"رُبَّ" حرف من حروف العربية التي حظيت بالبحث والاهتمام؛ نظراً لكونه موضع خلاف بين النحويين، سواء كان هذا الخلاف في اللغات الواردة فيه والتي أوصلها بعضهم إلى سبعين لغة، أم الخلاف حول المعاني المختلفة له من تقليل وتكثير أم الأمرين جميعاً، وأيضا الخلاف حول اسميته أو حرفيته، ثم الخلاف في الأحكام النحوية المختلفة الخاصة به، منها صدارته في الكلام، وزيادته في الإعراب، وإنه لا يجر به غالباً إلا الاسم الظاهر النكرة، وإذا دخل على ضمير يجب أن يفسره اسم منصوب متأخرٌ يعرب تمييزاً، وكذلك الخلاف في وصف مجروره، والخلاف فيما ينوب عنها من حروف، وكذلك الخلاف حول "واو" رب هل تجر بنفسها أم بـ"رُبَّ" مضمرة بعد الواو، وهناك أحكام أخرى لـ" رُبَّ" نسوقها في طيَّات البحث.

وقد جاءت الدراسة في مبحثين وخاتمة:-

الأول: "رُبَّ" ذاتها، من حيث اللغات الواردة فيها، ومعانيها التي تؤديها في السياق، ثم القول في اسميتها أو حرفيتها، وما يتعلق بها من أحكام أخرى.

والثاني: مجرورها، من حيث التعريف والتنكير، ومجيئه ضميراً، ووصفه، وما يتعلق به من أحكام أخرى.

أما الخاتمة، فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

وقد حاولت في هذه الدراسة الانتفاع بما أمكنني الحصول عليه من مؤلفات الباحثين المتقدمين والمتأخرين أملاً في تقديم شيءٍ ذي بال.

ولا أدعي الإحاطة بهذا الموضوع، فالعربية لا يحيط بها إلا نبيٌ، كما قال الإمام الشافعي (رحمه الله)، ولكن حسبي أني حاولت، وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله أولاً وآخراً.

المبحث الأول

" رب "

أولاً: اللغات الواردة في"رُبَّ":

اتفق جمهور النحاة واللغويين في أصل وضع "رب" وهو كونها ثلاثية.

يقول السيوطي:

(والجمهور على أنها ثلاثية الوضع وأن التخفيف وفتح الراء لغة معروفة)[١].

وزعم ابن فضال[٢] أنها ثنائية، **يقول أبو حيان:**

(ورب عندنا ثلاثية الوضع وعرض التصرف فيها بالحذف خلافاً لابن فضال إذ زعم أنها ثنائية الوضع فقياسها أن تكون ساكنة كهل وبل، وأن فتح الباء وتخفيفها دون التاء ضرورة لا لغة)[٣].

ويقول السيوطي:

(وَزعم أَبُو الْحسن عَليّ (بن فضال) الْمُجَاشِعِي فِي كتاب الهوامع والعوامل أَنَّهَا ثنائية الْوَضع سَاكِنة الثَّانِي كهل وبل وَقد وَأَن فتح التَّاء مُخَفَّفَة دون الْبَاء ضَرُورَة لَا لُغَة وَأَن فتح الرَّاء مُطلقًا أَي فِي الْجَمِيع مشددا ومخففا مَعَ التَّاء ودونها "شَاذ").[٤]

واختلف النحاة في تحديد عدد لغات "رُبَّ"، **فذكر لها ابن السراج أربع لغات،** يقول ابن السراج:

---

(١) همع الهوامع ٢/٤٣٠.

(٢) هو علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي (ت٤٧٩هـ) ينظر: بغية الوعاة٢/١٨٣.

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٧٣٩.

(٤) همع الهوامع ٢/٤٢٩،٤٣٠.

(وفي رب لغات: رُبَّ ورُبٌّ يا هذا، ومن النحويينَ من يقولُ: لو سكنت جازَ: وربْتَ)[1].

وذكر لها الزمخشري سبع لغات، فقال:

(وفيها لغات؛ رب: الراء مضمومة والباء مخففة مفتوحة أو مضمومة أو مسكنة، ورب الراء مفتوحة والباء مشددة أو مخففة، وربت بالتاء والباء مشددة أو مخففة)[2].

وذكر لها المرادي سبع عشرة لغة، فقال:

(واعلم أن رب فيه لغات وله أحكام: وخصائص ينفرد بها عن سائر حروف الجر. ولا بد من ذكر ذلك، على وجه الإيجاز. وفيه مسائل.

الأولى: في لغات "رب"، وهي سبع عشرة لغة. وهي: رب بضم الراء، وفتحها، كلاهما مع تخفيف الباء، وتشديدها، مفتوحة، فهذه أربع.

وربت بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنة وربت بالأوجه الأربعة، مع تاء لتأنيث المتحركة. ورب بضم الراء، وفتحها، مع إسكان الباء. ورب بضم الراء والباء معاً، مشددة، ومخففة، وربتا).[3]

وأوصله الزبيدي إلى السبعين، يقول:

(وفي رب سبعون لغةً، ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها مفتوحةً في الضم والفتح، ومضمومةً في الضم، كل من الستة مع تاء التأنيث ساكنةً أو مفتوحةً أو مضمومةً أو مع (ما)، أو معهما بأحوال التاء أو مجرد منهما، فذلك ثمان وأربعون، وضمها وفتحها مع إسكان الباء، كل منهما مع التاء مفتوحةً أو مضمومةً، أو مع

---

(١) الأصول١/٤١٨.

(٢) المفصل ٣٨٣.

(٣) ينظرالجنى الداني ص٤٤٧،٤٤٨.

(ما) أو معهما بحالتي التاء أو مجردةً، فذلك اثنتا عشرة، وربت بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء أو فتحها أو ضمها، مخففةً أو مشددة في الأخيرتين فذلك عشر).[١]

ونستطيع القول أن هناك سبعاً من اللغات مشتركة في هذا التفاوت الذي وقع بين النحاة واللغويين في اللغات الواردة في "رُبَّ" وهي:

١- رب: بضم الراء وتشديد الباء[٢]، وهي الأصل في لغاتها.

يقول ابن يعيش:(وفيها لغاتٌ، قالوا: "رُبَّ" الراءُ مضمومة، والباءُ مشدّدة، وهو الأصل فيها، إذ لو كان أصلها التخفيف، لم يجز التشديد فيها إلّا في الوقف، أو ضرورةِ الشعر، نحوِ قوله:

مثل الحريق صادف القصبا

وليس الأمر في" ربّ "كذلك، فإنّها تُستعمل مشدّدةً في حال الاختيار وسعة الكلام، وفي الوصل، والوقف). [٣]

٢- رب: بضم الراء وتخفيف الباء مفتوحةً[٤].

يقول ابن يعيش:

(قالوا: "رُبَ" بضمّ الراء، وفتح الباء خفيفةً، ويحتمل ذلك وجوهًا. أحدها: أنهم حذفوا إحدى البائين تخفيفًا كراهيةَ التضعيف، وكان القياس إذا خُفّفت تسكين آخرها؛ لأنه لم يلتقِ فيها ساكنان، كما فعلوا بـ "أنَّ" ونظائرها حين خفّفوها، إلّا أنّ المسموع"

---

(١) تاج العروس: مادة (ربب).

(٢) ينظرالأصول١/٤١٨،الجنى الداني ص٤٤٧،٤٤٨، ارتشاف الضرب٤/١٧٣٩، همع الهوامع ٢/٤٢٩.

(٣) شرح المفصل ٨/٣١.

(٤) ينظرالأصول١/٤١٨،الجنى الداني ص٤٤٧،٤٤٨، ارتشاف الضرب٤/١٧٣٩، همع الهوامع ٢/٤٢٩.

رُبَ "بالفتح، نحو قول الشاعر: [١]

أزهير إن يشب القذال فإنه ... رب هيضل لجب لفقت بهيضل

كأنّهم أبقوا الفتحة مع التخفيف دلالةً وأمارةً على أنها كانت مثقّلة مفتوحةً. ومثلُه قولهم: "أُفَ"، لمّا خفّفوها، أبقوا الفتحة دلالة وتنبيهًا على الأصل. ومثلُه قوله: "لا أُكلِّمُ جَرِي دهرٍ" ساكنةَ الياء في موضع النصب في غير الشعر؛ لأنهم أرادوا التشديد في "جريّ". فكما أنه لو ادُغم الياء الأولى في الثانية؛ لم تكن الأُولى إلّا ساكنة، فكذلك إذا حُذفت الثانية، تبقى الأُولى على سكونها دلالةً وتنبيهًا على إرادة الادّغام.

ويمكن أن يكون إنما فُتح الآخر من" رُبَ"؛ لأنه لمّا لحقه الحذف، وتاءُ التأنيث؛ أشبهت الأفعالَ الماضيةَ، ففُتحت كفَتْحها.

وقيل: إنهم لمّا استثقلوا التضعيف، حذفوا الحرف الساكن لضعفه بالسكون.[٢]

وذكر أبو حيان أن:" رُبَ" بضم الراء وتخفيف الباء مفتوحةً ضرورة وليست لغة، **يقول:**

(وأن فتح الباء وتخفيفها دون التاء ضرورة لا لغة). [٣]

٣-رُبْ: بضم الراء وتخفيف الباء مع سكونها[٤].

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذليّ في الأزهية ص٢٦٥ وجمهرة اللغة ص ٦٨، وخزانة الأدب ٥٣٥/٩،٥٣٦، ٥٣٧، وشرح أشعار الهذليين٣/ ١٠٧ ولسان العرب (هضل)؛ والمقاصد النحويّة ٥٤/٣؛ وتاج العروس (هضل)؛ وللهذليّ في المحتسب ٣٤٣/٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص١٩٢،٥٢؛ وشرح المفصل ٥/ ١١٩؛ ولسان العرب (مصع)؛ ومجالس ثعلب ص ٣٢٥؛ والمقرب١/ ٢٠٠، والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٧.

(٢) شرح المفصل ٣١/٨.

(٣) ارتشاف الضرب ١٧٣٩/٤.

(٤) ينظرالأصول٤١٨/١،الجنى الداني ص٤٤٧،٤٤٨،ارتشاف الضرب١٧٣٩/٤، همع الهوامع ٤٢٩/٢.

يقول ابن يعيش:

(وقد قالوا:" رُبْ "بالتخفيف، وسكون الباء على القياس، حذفوا المتحرّكَ؛ لأنه أبلغ في التخفيف ولتطرّفه، وأبقوا الساكن على حاله). [١]

٥،٤- رُبَّتَ، رُبَّتْ: بضم الراء وتشديد الباء مفتوحةً مع تاء التأنيث المفتوحة أو الساكنة[٢].

يقول ابن يعيش:

(وقالوا: "رُبَّتَ"، فألحقوه تاء التأنيث، كما قالوا: "ثُمَّتَ"، قال الشاعر: [٣]

ماوِيَّ يا رُبَّتَمَا غارةٍ ... شَعْواءَ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَمِ

وقال الآخر:

يا صاحبا ربت إنسان

وهذه التاء تلحق" رُبَّ "ساكنة كما تلحق الأفعالَ، ومتحرّكةً كما تلحق الأسماءَ، فتقول" :رُبَّتْ" بالسكون، و"رُبَّتَ" بالفتح. فقياسُ مَن أسكنها أن يقف عليها بالتاء،

(١) شرح المفصل ٣١/٨.

(٢) ينظرالأصول٤١٨/١،الجنى الداني ص٤٤٧،٤٤٨،ارتشاف الضرب١٧٣٩/٤، همع الهوامع ٤٢٩/٢.

(٣) البيت من السريع، وهو لضمرة بن ضمرة في الأزهيّة ص ٢٦٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٤؛ والدرر ٤/ ٢٠٨؛ والمقاصد النحويَّة ٣٣٠/٣؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر٣/ ١٨٦؛ والإنصاف١٠٥/١؛ وخزانة الأدب٩/ ١١،٥٣٩/ ١٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧١؛ وشرح المفصل ٣١/٨؛ ولسان العرب (ربب)،(هيه)،(شعا)، (موا)، (ما)، وهمع الهوامع ٢/ ٤٢٩.

كما يقف على "ضَرَبَتْ". وقياسُ من حرّكها أن يقف عليها بالهاء، كما يقف على "كَيهْ"، و"ذَيهْ")[١].

٦- رُبُّ: بضمّ الراء والباء[٢].

يقول ابن يعيش:

(وربما قالوا: "رُبُّ" بضمّ الراء والباء، كأنهم أتبعوا الضمّ الضمَّ) [٣].

٧- رَبَّ: بفتح الراء وتشديد الباء مع فتحها[٤].

يقول ابن يعيش:

(وربما قالوا: "رَبَّ"، ففتحوا الراء إتباعًا لفتحة الباء، كما قالوا: "الحَمْدِ لله" فأتبعوا الكسر الكسر مخفّفةً ومشدّدةً على ما تقدّم، فاعرفه) [٥].

---

(١) شرح المفصل ٣١/٨.

(٢) ينظرالأصول٤١٨/١،الجنى الداني ص٤٤٧،٤٤٨.،ارتشاف الضرب١٧٣٩/٤، همع الهوامع ٤٢٩/٢.

(٣) شرح المفصل ٣١/٨.

(٤) ينظرالأصول٤١٨/١،الجنى الداني ص٤٤٧،٤٤٨،ارتشاف الضرب١٧٣٩/٤، همع الهوامع ٤٢٩/٢.

(٥) شرح المفصل ٣١/٨.

ثانياً: دلالتها:

وردت "رُبَّ" في لغة العرب في بعض المواضع دالة على التقليل، وذلك نحو قول الشاعر: (١)

ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان

وجاءت في مواضع كثيرة يفيد ظاهرها الدلالة على التكثير، ومن ذلك قول الشاعر:(٢)

رب رفد هرقته ذلك اليو م وأسرى من معشر أقيال

فالموضع هنا موضع افتخار، ولو كانت "رُبَّ" فيه للتقليل لأدى ذلك إلى الذم.

ومن هنا نستطيع القول أن النحاة اختلفوا في تحديد معنى "رُبَّ"، وتعددت آراؤهم فيها، وفي الشواهد التي عرضت عليهم إلى ثمانية آراء:

الأول: أنها للتقليل، وهو مذهب جمهور البصريين،(٣) وبعض الكوفيين. (٤)

---

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٧؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٢؛ والكتاب٢/٤،١١٥/٢٦٦، ولـه أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب٢/٣٨١؛ والدرر١/١٧٣، ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني١/٣٩٨؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٥٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر١/١٩؛ وأوضح المسالك٣/٥١؛ والجنى الداني =ص٤٤١؛ والخصائص ٢/ ٣٣٣؛ والدرر٤/١١٩؛ ورصف المباني ص ١٨٩؛ وشرح الأشموني٢/ ٩،٢٩٨/١٢٦؛ والمقرب١/ ١٩٩؛ ومغني اللبيب١/١٥٥.

(٢) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٧٠؛ ٥٧٥، ٥٧٦؛ والدرر١/ ٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٢٨؛ وللأعشى همدان في المقاصد النحوية ٣/٢٥١.

(٣) ينظر الارتشاف٤/١٧٣٨،المساعد٢/٢٨٥.

(٤) ينظر السابق.

يقول المبرد:

(ورب معناها الشيء يقع قليلاً، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه..... ولا تكون "رُبَّ" إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها)[١].

وقال في موضع آخر:

(لأنها لا تخص شيئاً، فإنما معناها أن الشيء يقع ولكنه قليل، فمن ذلك قوله: [٢]

يا رب مثلك في النساء غريرة بيضاء قد متعتها بطلاق

وقوله: [٣]

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا

يريد: غابط لنا، لأنه لو عنى واحداً بعينه لم يكن للكلام معنى؛ كما لا تقول: رب عبد الله، ولا رب غلام أخيك).[٤]

---

(١) المقتضب: ١٣٩/٤، ١٤٠.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي محجن الثقفي في شرح أبيات سيبويه ٥٤٠/١؛ وشرح المفصل ١٢٦/٢؛ والكتاب ٢٨٦/٤٢٧/٢/١، ولم أقع عليه في ديوانه؛ وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ص٢٣٧؛ ورصف المباني ص١٩٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤٥٧/٢؛ والمقتضب ٢٨٩/٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٦٣؛ والدرر ٥/ ٩؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٤٠/١؛ وشرح التصريح ٢٨/٢؛ وشرح شواهد المغني ٧١٢،٨٨٠/٢؛ والكتاب ٤٢٧/١؛ ولسان العرب مادة "عرض"؛ والمقاصد النحوية ٣٦٤/٣؛ والمقتضب ١٥٠/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٣؛ وشرح الأشموني ٣٠٥/٢؛ والمقتضب ٢٢٧/٣، ٢٨٩/٤.

(٤) المقتضب ٢٨٩/٤، ٢٩٠.

ويقول ابن السراج:

(رُبَّ: حرف جر، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلًا له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجل وذهبت إلى غلام لك، ولكنه لما كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلًا "لكم"). [١]

ووافق أبو علي الفارسي كونها للتقليل، فقال:

(رب وهي في التقليل نظير كم في التكثير. فإذا دخلت على النكرة الظاهرة لزمتها الصفة).[٢]

ووافق هذا الرأي كثير من المتأخرين كالأنباري[٣]، وابن معطي[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن عصفور[٦]،، والمالقي[٧]، والمرادي[٨].

وكذلك وافقه ابن باب شاذ فقال:

(رب معناها التقليل، والتقليل يتصور في النكرات الشائعات ولا يتصور في غيرها)[٩].

---

(١) ينظر: الأصول١/٤١٦،٤١٧.

(٢) الإيضاح العضدي١/٢٥١.

(٣) ينظر أسرار العربية ص١٩٥.

(٤) ينظر الفصول الخمسون لابن معطي ص٢١٥.

(٥) ينظر شرح المفصل ٨/٢٦.

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور١/٥٠٩.

(٧) ينظر رصف المباني ١٨٨.

(٨) ينظر الجني الداني ص٤٤٠.

(٩) شرح المقدمة المحسبة١/٢٣٩.

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بأمور منها:

١- أنَّ "ربَّ" جاءت في مواضع لا تحتمل إلا التقليل، وفي مواضع يحتمل ظاهرها التكثير، وهي محتملة التقليل بضرب من التأويل، فلزم أن تكون للتقليل ؛لأن ذلك هو المطرد فيها. (١)

٢- أنَّ "ربَّ" إذا كانت لغير مباهاة وافتخار فهي للتقليل، فوجب فيها إذا كانت للافتخار أن تكون على حسبها إذا كانت لغير افتخار من إرادة التقليل بها.(٢)

٣- أنَّ المفرد بعد "رُبَّ" يكون في معنى الجمع، والمفرد لا يكون في معنى الجمع إلا إذا اقترن به لفظ عموم، نحو: "كلُّ رجلٍ" أو يقع تمييزاً في نحو: "عشرين رجلاً"، أو في نفي، نحو: "ما قام رجل"، أو في تقليل، نحو: "قلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ"، ألا ترى أنَّ "رجلاً" في: "قلَّ رجلٌ"، يراد به العموم ولولا ذلك لما ساغ الاستثناء منه، فلولا أنَّ "رُبَّ" للتقليل لما كان المفرد بعدها في معنى الجمع.(٣)

الثاني: أنها للتكثير: وقد نسب إلى الخليل(٤)، كما نسب إلى سيبويه. (٥)

---

(١) ينظرالجني الداني ص٤٤٠.

(٢) ينظرشرح الجمل لابن عصفور ٥١١/١.

(٣) ينظر السابق.

(٤) على الرغم من أن الخليل لم يصرح بأن معناها يكون تقليلاً أو تكثيراً فإن المفهوم من كلامه أن معناها التكثير فقوله:(رب خيرٍ) إفراد للجنس وتعميم للمعنى،يقول الخليل:(ورب كلمة تفرد واحداً من جميع يقع على واحدٍ يعنى به الجميع، كقولك: رب خيرٍ لقيته) العين: مادة "رُبَّ".

(٥) شرح الجمل لابن خروف ٥٤٧/١، والتسهيل ص١٤٧، وشرح التسهيل ١٧٧/٣،والارتشاف ١٧٣٧/٤، وشفاء العليل ٦٧٥/٢، ٦٧٦.

يقول ابن مالك:

(وهذا الذي أشرت إليه أن معنى "رُبَّ" التكثير هو مذهب سيبويه رحمه الله... ولا معارض له في كتابه، فعلم أن مذهبه كون "رُبَّ" مساوية لـ"كم" الخبرية في المعنى، ولا خلاف أن معنى"كم" الخبرية التكثير).[١]

واستدل ابن مالك في نسبة هذا القول إلى سيبويه بظاهر النصوص التي وردت في "الكتاب" ولا مُعارض فيها، ومنها:

قول سيبويه في باب "كم":

(اعلم أنَّ لـ "كم" موضعين: فأحدها الاستفهام، وهو الحرف المُستفهم به، بمنزلة "كيف"، و"أين"، والموضع الآخر: الخبر ومعناها معنى "رُبَّ").[٢]

وقوله:

(واعلم أنَّ "كم" في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون،..... والمعنى معنى "رُبَّ"..... واعلم أنَّ "كم" في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رُبَّ"؛ لأنَّ المعنى واحد، إلا أنَّ "كم" اسم، و"رُبَّ" غير اسم بمنزلة "مِنْ").[٣]

وقد فسر ابن مالك، مساواة سيبويه "رُبَّ" بـ "كم" الخبرية في المعنى بأنَّ معنى "رُبَّ" التكثير؛ إذْ إنَّ معنى "كم" الخبرية التكثير بلا خلاف[٤].

ومما يُؤيد ذلك قول سيبويه: (وكأين معناها معنى "رُبَّ").[٥]

---

(١) شرح التسهيل٣/١٧٦،١٧٧.
(٢) الكتاب ١٥٦/٢.
(٣) الكتاب ١٦١/٢.
(٤) شرح التسهيل ١٧٨/٣.
(٥) الكتاب ١٧١/٢.

وقال أيضًا: (لأَنَّ "رُبَّ" إنَّما هي للعُدة بمنزلة "كم").[١]

وردَ المرادي قول ابن مالك، قائلاً:

(وأما قوله: ولا معارض له في كتابه. فغير مسلم؛ لأن سيبويه إذا تكلم في الشواذ في كتابه ضمن عادته في كثير منها أن يقول: ورب شيء هكذا، يريد أنه قليل نادر... وقال الشلوبين: فكيف يتوهم أنه أراد بقوله: إن معنى "كم" كمعنى "رُبَّ" أنها مثلها في الكثرة وهو يستعملها في كلامه بضد ذلك).[٢]

ونسبه ابن هشام لابن درستويه، وجماعة من النحاة، يقول ابن هشام:

(وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً)[٣].

وقد استدل القائلون بأنَّ "رُبَّ" تأتي للتكثير دائمًا بما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[٤].

٢- قول النبي صلى الله عليه وسلم: [يا رُب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة][٥].

٣- قول الأعرابي بعد انقضاء رمضان:(يَا رُبَّ صائمه لن يَصُومَهُ، ويَا رُبَّ قائمه لَنْ يقومه)[٦].

---

(١) المرجع السابق ٢/٢٧٤.

(٢) الجنى الداني ص٤٢٣.

(٣) مغني اللبيب١/١٥٤.

(٤) الحجر آية: ٢.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، باب تحريض النبي -صلى الله عليه وسلم- على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب "كتاب التهجد" ١/٣٧٩.

(٦) المغني ١/٢٦٥، ٢٦٦، والتصريح ١/٦٥٨.

٤- قول الشاعر: [١]

فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط تمثال

فهذه الأدلة لا يُناسب أحدًا منها أن تكون "رُبَّ" للتقليل، ومن ثم كانت "رُبَّ" للتكثير.[٢]

الثالث: أنها للتقليل والتكثير، وقد نُسب هذا القول إلى الفارابي.

يقول ابن السيد البطليوسي:

(ورأيت الفارابي قد ذكر في كتاب الحروف[٣]: أنها تكون تكثيراً وتقليلاً).[٤]

وقال أيضاً: (أنها تكون تقليلاً وتكثيراً كما قال أبو نصر الفارابي).[٥]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص٢٩، وشرح شواهد الإيضاح ص٢١٦، وفيه "ألا رُبَّ"، ومعاهد التنصيص٢/٧،ت/محمد محي الدين عبد الحميد،ط/عالم الكتب، بيروت١٣٦٧هـ -١٩٤٧م، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٦١، ت/ حسن موسى الشاعر، ط١/دار البشير-عمان١٤١٠هـ-١٩٩٠م، وبلا نسبة في: المغني ١/١٥٤، والفصول المفيدة ص٢٥٧، والتصريح١/٦٥٨، والهمع ٢/٤٣٢.

(٢) المغني ١/١٥٥، والتصريح ١/٦٥٨.

(٣) راجعت كتاب الحروف المطبوع للفارابي وهو بتحقيق: محسن مهدي (بيروت: ١٩٨٦) فلم أجد له رأياً في رب في هذا الكتاب، وتحرف الاسم عند أبي حيان إلى الفارسي، وتابعة المرادي، ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٧٣٨، والجنى الداني: ٤١٨ وهامشه، رجح محقق الجنى الداني الدكتور طه محسن أن يكون ذلك تحريفاً، لأنه لم ينقل عن أبي علي الفارسي أن له كتاباً باسم (الحروف)،وما وقفت عليه من قول الفارسي يفيد أنه يرى أن "رب" تفيد التقليل، ينظر الايضاح العضدي ص٢٥١، والمقتصد في شرح الايضاح ٢/٨٢٨:٨٣٠.

(٤) المسائل والأجوبة ص١٣٨.

(٥) المسائل والأجوبة ص١٤٠.

ونسبه أبو حيان للكوفيين، فقال:(وذهب الكوفيون... أنها يكون تقليلاً وتكثيراً).[١]

واختار ابن خالويه هذا القول، فقال في تفسير قوله تعالى: (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ):

(فإن قيل:"رُبَّ" موضوعة للتقليل، كما وضعت "كم" للتكثير، فما وجه الإتيان بها هاهنا؟ فقل: إن العرب استعملت إحداهما في موضع الأخرى. ومنه قولهم: إذا أنكروا على أحدهم حالاً فنهوه فلم ينته: ربما نهيت فلاناً فأبى).[٢]

الرابع: أنها أكثرما تكون للتقليل، وقد نسبه أبو حيان للفارابي، فقال:

(وقال أبو نصر الفارابي في كتابه الحروف... أكثر ما تكون للتقليل)[٣].

وكذلك نسبه إليه السيوطي، واختاره، يقول:

(ثالثها: وهو المختار عندي وفاقاً للفارابي أبي نصر وطائفة أنها للتقليل غالباً والتكثير نادراً)[٤].

الخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، وهو قول الجرجاني.

يقول الجرجاني:

(وقد غلب على "رُبَّ" الاستعمال بمعنى الكثرة، كقولهم" رُبَّ بلد قطعتُ، ورُبَّ يوم من شأنه كذا كذا، يقصدون بذلك الكثرة، ألا ترى أنَّهم يأتونه في مواضع المدح، وعدد المآثر، نحو قولك: وإن غير الدهر من حالك فرب يوم لك من شأنه كذا، وكذا...)[٥]

---

(١) ارتشاف الضرب١٧٣٨/٤، ولم أقف على هذا الرأي في ما تيسر لي من كتب الكوفيين.

(٢) الحجة في القراءات السبع، ص٢٠٥.

(٣) ارتشاف الضرب١٧٣٨/٤.

(٤) همع الهوامع٤٣١/٢.

(٥) المقتصد ٨٢٩/٢.

وقد اختار ذلك جماعة من النُحاة منهم: ابن مالك، والرضي[١]، وابن هشام[٢]، والشيخ خالد الأزهري[٣]، والأشموني[٤].

يقول ابن مالك:

(الصحيح في معنى رب التكثير، ولذا يصلح "كم" قي كل موضعٍ وقعت فيه غير نادر، كقول الشاعر[٥]:

رُبَّ من أنضجتُ غيظًا قلْبَه ... يتمنّى ليَ مَوْتا لم يُطعْ

وكقول الآخر[٦]:

رب رفد هرقته ذلك اليو .... م وأسرى من معشر أقتال

وكقول الآخر[٧]:

---

(١) شرح الكافية ٤/٢٨٧.

(٢) المغني ١/١٥٥، وأوضح المسالك ٣/٤٦.

(٣) التصريح ١/٦٥٧، ٦٥٨.

(٤) المنهج السالك ١/٣١٥.

(٥) البيت من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل في الأغاني١٣/ ٩٨؛ وخزانة الأدب٦/ ١٢٣ – ١٢٥؛ والدرر١/ ٣٠٢؛ وشرح اختيارات المفضل ص٩٠١؛ وشرح شواهد المغني٢/٧٤٠؛ والشعر والشعراء١/ ٤٢٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني٢/٧٠؛ وشرح شذور الذهب ص ١٧٠؛ وتاج العروس (من).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠؛ والأزهية ص٨٢، ٩٥؛ وحماسة البحتري ص ٢٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٠٨، ١١٣،١٠/ ٩؛ والدرر ١/ ٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣؛ والكتاب ٢/ ١٠٩؛ ولسان العرب مادة (فرج)؛ وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٧، ٧٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٤؛ وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب٦/١١٥؛ ولعبيد في ديوانه ص١٢٨؛ وبلا نسبة في إنباه الرواة ٤/ ١٣٤.

ربما تكره النفوسُ من الأمـــ ... ـــــر له فرجةٌ كحلّ العقالِ

وكقول حسان[١]:

رُبَّ حِلْم أضاعَه عدمُ الما ... لِ، وجهل غَطَّى عليه النعيمُ) [٢]

وجعل ابن هشام التقليل فيها قليلاً وليس نادراً، فقال:

(وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً)[٣].

وأيده الأشموني بقوله: (رب، وهي للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً)[٤].

السادس: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، نسبه السيوطي إلى الأعلم، وابن السيد.

يقول السيوطي:(أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخا، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم وابن السيد)[٥].

واستدل القائلون بأنَّ "رُبَّ" للتكثير في موضع المُباهاة والافتخار بقول الشاعر[٦]:

فيا رب يوم قد لهوت وليلة ... بآنسة كأنها خط تمثال

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه ص٨٩، ولسان العرب١٣٠/١٥ (غطى)، وتهذيب اللغة ٨/ ١٦٦، ومقاييس اللغة ٤/ ٢٤٨، والبيان والتبيين ٢/ ٣٢٥، ٤/ ٥٨، وخزانة الأدب ١١/ ١٥٧، وتاج العروس (غطى)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٧٩، وكتاب العين ٢/ ٥٦.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك٤٤،٤٣/٣.

(٣) مغني اللبيب ١٥٤/١.

(٤) شرح الأشموني ٢٩٨/٢.

(٥) همع الهوامع ٤٣١/٢.

(٦) سبق تخريجه ص٣٥٢.

فـ "رُبَّ" هُنا للتكثير لأنَّه يُريد: أنَّه لهى أيامًا وليالي كثيرة، وردَّ بأنَّه لتقليل النظير، بمعنى أنَّ ما يفعله المُفتخِر يقل بالنسبة لنظرائه، أو أنَّها وإنْ كانت كثيرة في المُفتخر فإنَّها بالنسبة إلى شرفه وجلالته قليلة.(١)

السابع: أنها حرف إثبات لم توضع لتقليلٍ ولا لتكثير، وهو اختيار أبي حيان(٢).

يقول أبو حيان:

(وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ولا لتكثير، وذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب)(٣).

الثامن: أنها لمبهم العدد تقليلاً وتكثيراً، ونُسب إلى ابن الباذش(٤)، وابن طاهر(٥).

يقول أبو حيان، فقال:

(وقال ابن الباذش، وابن طاهر، هي لمبهم العدد تقليلاً وتكثيراً)(٦).

ولعل خير ما نستصفيه من الخلاف في معنى "رُبَّ"، هو ما ذكره الأستاذ عباس حسن في كتابه النحو الوافي إذ يقول:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٠، ٥٠١.

(٢) صرَّح أبو حيان في مُواضع أُخْرَى باختيار كون "رُبَّ" للتقليل، ورَدَّ سائر الأقوال الأُخرى حتى إنَّه رَدَّ ما اختاره قبل من كونها حرف إثبات لم يُوضع لتقليل ولا تكثير. يقول أبو حيان: (ومعنى "رُبَّ" في المشهور التقليل، خلافًا لمن زعم أنَّها للتكثير مُطلقًا، أو للتكثير في المُباهاة والافتخار، أوليست لشيء منهما، بل حرف إثبات، أو للتقليل، والتكثير.) تذكرة النحاة ص٥.

(٣) ارتشاف الضرب٤/١٧٣٨. وينظر همع الهوامع: ٢/٤٣١.

(٤) هو علي بن أحمد بن خلف الغرناطي (ت٥٢٨هـ).

(٥) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري توفي بعد سنة ٥٨٠هـ (بغية الوعاة: ١/٢٨).

(٦) ارتشاف الضرب٤/١٧٣٨. وينظرهمع الهوامع٢/٤٣١.

(وخير ما نستصفيه من معناه، ومن أحكامه النحوية هو ما يأتي: أن معناه قد يكون التكثير وقد يكون التقليل، وكلاهما لابد فيه من القرينة التي توجه الذهن إليه، ولهذا كان الاستعمال الصحيح للحرف "رب"، وما دخل عليه أن يجيء بعد حالة خالية من اليقين[١] تقتضي النص على الكثرة أو القلة، كأن يقول قائل: أظنك لم تمارس الصناعة. فتجيب: رب صناعةٍ نافعةٍ مارستها، فقد جاءت الأداة "رب" وجملتها لإزالة أمر مظنون قبل مجيئها، فمثال دلالتها على الكثرة: رب محسودٍ على جاهه احتمل البلاء بسببه، ورب أملٍ في صفاء الزمان قد خاب، ورب أمنية في مسلمة الليالي قد بددتها المفاجئات، ومثال القلة قولهم: رب منية في أمنية تحققت... ورب غصة في انتهاز فرصة تهيأت، وقولهم: رب غايةٍ مأمولةٍ دنت بغير سعي، ورب حظ سعيد أقبل بغير انتظار، والقرينة على القلة والكثرة في الأمثلة السالفة هي التجارب الشائعة التي يعرفها السامع، ويسلم بها).[٢]

(١) كحالة الظن أو الشك.

(٢) ينظر النحو الوافي٢/٥٢٢.

ثالثاً: "رُبَّ" بين الأسمية والحرفية:

"رُبَّ" من الألفاظ التي ترددت بين الحرفية والاسمية؛ إذ اختلف النحاة فيها هل هي حرف أم اسم؟ إلى قولين:

القول الأول: قول البصريين، إنها حرف جر، وتبعهم في ذلك جمهور النحويين.(١)

يتضح ذلك من قول سيبويه:

(وأعلم أن "كم" في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رُبَّ"، لأن المعنى واحد، إلا أن "كم" اسم و"رُبَّ" غير اسم).(٢)

وبذلك صرح المبرد في عدة مواضع، فقال:

(فأما "رُبَّ" إذا قلت: "رب رجل أفضل منك" فلا يكون له الخبر؛ لأنها حرف خفض و"كم" لا تكون إلا اسما).(٣)

وقال أيضاً: (ولو قلت: "كم" رجل قد أتاني لا رجل، ولا رجلان، كان جيداً، لأنك تعطف على "كم" ولا يجوز مثل هذا في باب "رُبَّ"؛ لأنها حرف).(٤)

ويقول ابن السراج:

("رُبَّ": حرف جرٍ، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجلٍ، وذهبت إلى غلام لك، ولكنه لما كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلاً لـ"كم" إذا كانت خبراً، فجعل له صدر الكلام كما جعل لـ"كم" وأخر الفعل والفاعل).(٥)

---

(١) الانصاف: المسألة (١٢١)، حاشية الصبان٢/٢٠٤،٢٠٣.

(٢) الكتاب٢/١٦٣.

(٣) المقتضب٣/٥٧.

(٤) المقتضب٣/٦٥.

(٥) الأصول١/٤١٦.

ووذكرها الفارسي من الحروف الجارة للأسماء، فقال:

(الأسماء المجرورة على ضربين ضرب ينجر بحرف وضرب ينجر بإضافة اسم مثله إليه. فأما ما ينجر بحروف الجر... منها "رب" وهي في التقليل نظيرة "كم" في التكثير). (١)

واحتجوا لذلك بما يلي:

١- أن "رب" وقعت مبنية من غير عارض، ولو كانت اسما لكانت معربة.

يقول ابن يعيش:

(وممّا يؤيد كونها حرفًا أنها وقعت مبنيّةً من غير عارضٍ عَرَضَ، ولو كانت اسمًا؛ لكانت معربةً، وكانت من قبيل "حُبٍّ"، و"دُرٍّ" في الإعراب). (٢)

٢- أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وأنها قد جاءت لمعني في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو: " رُبّ رجل يقول كذا " فقد دلت " رُبّ "على معنى التقليل فى الرجل الذى يقول ذلك وهذه خاصية الحروف.

يقول ابن مالك:

(وهي حرف عند البصريين، واسم عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه، وحرفيتها أصح لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية). (٣)

٣- أنه لا يليها إلا الاسم. ولو كانت اسماً لجاز أن يليها الاسم، والفعل مثل "كم".

---

(١) الإيضاح العضدي١/٢٥١.

(٢) شرح المفصل٨/٢٧.

(٣) شرح التسهيل٣/٤٣ و٤٤.

يقول أبو البقاء العكبري: (وأما "رب" فحرف عند البصريين، واسم عند الكوفيين. والدليل على أنها حرف أنه لا يليها إلا الاسم. ولو كانت اسماً لجاز أن يليها الاسم، والفعل مثل "كم" ويدل عليه أيضاً أنه لابد لها من فعل، أو ما يقوم مقامه كما تفتقر جميع حروف الجر إلى ذلك) (١).

٤- عدم استقلال "رُبَّ" بالمفهومية دون ذكر مجرورها.

يقول ابن مالك:

(وحرفيتها أصح لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية، ومساواتها الحرف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها) (٢).

٥- أنها لو كانت اسماً لتعدى إليها الفعل اللازم بحرف الجر كما يتعدى إليها الفعل المتعدي بنفسه.

يقول ناظر الجيش:

(أنها لا يدخل عليها حرف الجر ولو كانت اسما؛ لتعدى إليها الفعل بحرف جر كما يتعدى إليها الفعل المتعدي بنفسه فكنت تقول: "برب رجل عالم مررت"، كما تقول: "رب رجل عالم أكرمت"؛ إذ ليس في الكلام اسم تعمل فيه الأفعال المتعدية بنفسها، ولا يعمل فيه الفعل المتعدي بحرف جر). (٣)

٦- أنها لم يفصل بينها وبين مجرورها، كما فصل بين " كم"، وبين ما تعمل فيه وهذه خاصية الحروف.

---

(١) المتبع في شرح اللمع١/٣٧٧.

(٢) شرح التسهيل٣/١٧٥.

(٣) تمهيد القواعد ٦/٣٠٢٩.

يقول السيوطي:

(وَمن الدَّلِيل على أَنَّهَا حرف لَا اسْم أَنهم لم يفصلوا بَينهَا وَبَين الْمَجْرُور كَمَا فصلوا بَين كم وَبَين مَا تعْمل فِيهِ). (١)

٧- أن " رُبَّ " لو كانت اسماً لكانت مبتدأ فتحتاج إلى خبر، أو خبراً فتحتاج إلى مبتدأ وليس فى الكلام ما يصلح أن يكون خبراً لها أو مبتدأ.

يقول ابن يعيش:

(إلَّا أن الفرق بين "رُبَّ" وبين "كَمْ" في الخبر أنّ "كَم" اسمٌ، و"رُبَّ"، حرفٌ. والذي يدلّ على ذلك أُمورٌ، منها: أنّ "كَمْ " يُخبَر عنها، يقال: "كم رجلٍ أفضلُ منك"، فيكون "أفضل" خبرًا عن "كَمْ"، كما يكون خبرًا عن "زيد" إذا قلت: "زيدٌ أفضل منك". حكى ذلك يونس، وأبو عمرو عن العرب في رواية سيبويه عنهما. ولا يجوز مثلُ ذلك في "رُبَّ". لا تقوله: "ربّ رجلٍ أفضلُ منك" على أن تجعل "أفضل" خبرًا لـ "رُبَّ"، كما يكون خبرًا لـ "كَمْ". ألا تراك تقول "كم غلام لك ذاهبٌ"، و"كم منهم شاهدٌ" فـ "ذاهبٌ"، و"شاهدٌ" خبر إن لـ "كَمْ ". ولو نصبت "ذاهبًا"، و"شاهدًا"، فقلت: "كم غلام لك ذاهبًا"؛ لم يتمّ الكلام، وكنت تفتقر إلي خبر. ولا يجوز في "ربَّ" ذلك، لا تقول: "ربّ غلام لك ذاهبٌ "، و"لا ربّ رجل قائم") (٢)

٨- أن "رب" توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من الحروف.

يقول ابن يعيش:

(ومن الدليل على كون "ربّ" حرفًا أنّها تُوصِل معنى الفعل إلي ما بعدها إيصالَ غيرها من حروف الجرّ، فتقول: "ربّ رجل عالم أدركتُ"، فـ "رُبَّ" أوصلت معنى الإدراك إلى "الرجل"، كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى "زيد" في قولك:

---

(١) هع الهوامع ٢/ ٤٣١.

(٢) شرح المفصل ٨/٢٧.

"مررت بزيد" قال سيبويه: إذا قلت: "ربّ رجلٍ يقول ذاك"؛ فقد أضفت القول إلي "الرجل" بـ "رُبَّ". وإذا قال: "ربّ رجلٍ ظريفٍ"؛ فقد أضاف الظَّرفَ إلى "الرجل" بـ "ربّ")[1].

القول الثاني: قول الكوفيين، والأخفش[2] في أحد قوليه: أن " رُبّ " اسم مبني لأنها في التقليل مثل " كَمْ " في التكثير.

يقول الأنباري:

(ذهب الكوفيون إلى أن "رُبَّ" اسم... احتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه اسم حملاً على (كم)؛ لأن (كم) للعدد والتكثير، و"رُبَّ" للعدد والتقليل، فكما أن "كم" اسم فكذلك رب)[3].

يقول ابن مالك:

(وهي حرف عند البصريين، واسم عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه)[4].

ويقول المرادي:

(وذهب الكوفيون والأخفش في أحد قوليه إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب. ووافقهم ابن الطراوة)[5].

ووافق السهيلي الكوفيين في القول باسميتها، فقال:

---

(١) شرح المفصل٨/٢٧.

(٢) لم أقف عليه في كتبه.

(٣) الإنصاف المسألة (١٢١).

(٤) شرح التسهيل ٣/٤٣،٤٤.

(٥) الجنى الداني ص٤٣٩.

(وأجاز الكسائي أن تكون رب اسماً مبتدأ، والمرفوع خبرها، وإليه كان يذهب شيخنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبائي، ومنذ سمعت هذا القول لم اقدر أن أعرج معتقدي عنه)[١].

وكذلك وافقهم الرضي، فقال:

(إذا دخلها (ما) فالأكثر كونها كافة و "رُبَّ" المكفوفة لا محل لها من الإعراب- وإن كان اسماً على ما اخترنا – لكونها بمعنى قلما وكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة)[٢].

واحتجوا لذلك بما يلي:

١- أنها تشبه " كم" من حيث إنها للعدد والتقليل، و" كم" للعدد والتكثير، وقد حصل الإجماع علي اسمية " كم"، فكما أنَّ " كم" اسم، فكذلك " ربَّ ".[٣]

وأجاب العكبري عن ذلك بقوله: (أمَّا حملهَا على (كمْ) فَلَا يصحّ لوَجْهَيْنِ أَحدهمَا أنَ الأسميَّة لَا تثبت فِي معنى بالإلحاق فِي الْمَعْنى ألا ترى أنَّ معنى (مِنْ) التبغيض ولَا يُقَال هِيَ اسْم لأنَّها للتَّبْعِيض وكَذَلِكَ معنى (مَا) النَّفْي وَهِي حرف وَهُوَ اسْم فَعلم أنَّ الأسميَّة تعرف من أَمر آخر وَالثَّاني أنَّ (كم) اسْم لعدد وَلذَلِك يخبر عَنْهَا وَتدْخل عَلَيْهَا حُرُوف الجرّ ولَو جعل مكَانهَا عدد كثير أغْنى عنها كقولك مائَة رجل أَو ألف رجل وربّ للتقليل والتقليل كالنفي وَلذَلِك استعملوا (أقلّ) بِمَعْنى النَّفْي كَقَوْلِهِم أقلّ رجل يَقُول ذَاك إلاَّ زيد أي مَا رجل). [٤]

---

(١) أمالي السهيلي ص٧٢.

(٢) شرح الكافية ٢٩٤/٤.

(٣) شرح الكافية للرضى ٢٨٧/٤.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٥/١.

٢- أنَّ " رُبَّ " ليست بحرف جرّ لأنها تخالف حروف الجر، من وجوه:

أ- أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام ، وإنما تقع متوسطة، لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال. (١)

ب- اختصاصها بالعمل في النكرة ، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة. (٢)

ج- اختصاصها بالعمل في النكرة الموصوفة ، وحروف الجر تعمل في النكرة الموصوفة وغير الموصوفة. (٣)

د- عدم جواز إظهار متعلقها، وذلك علي خلاف الحروف. (٤)

ه- التصرف فيها بالحذف، فيقال في" رُبَّ ":" رُبَ "، قال الله تعالي:" رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ "(٥) قريء بالتخفيف، كما قريء بالتشديد ، وفيها أربع لغات: رُبَّ ، ورُبَ ، ورَبَّ ، ورَبَ ، بضم الراء وتشديد الباء وتخيفها، وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها؛ فالتصرف دل علي أنها ليست بحرف، إذ التصرف من سمة الأسماء. (٦)

وأجاب عن ذلك الشاطبي بقوله:

(وأما لزومها الصدر ؛ فلمضارعتها لحروف النفي، لأن التقليل تقريب من النفي؛ ولذلك تستعمل (قل) في النفي، فتقول: قلما يقوم زيد، بمعنى: ما يقوم زيد، وإن

---

(١) حاشية الصبان ٢٠٣/٢.

(٢) ينظر الدرر ٦٩/١.

(٣) الانصاف المسألة (١٢١)..

(٤) ينظر الانصاف المسألة (١٢١)، والمقاصد الشافية٥٧٦/٣.

(٥) سورة الحجر آية: ٢، قرأ المدنيان وعاصم بالتخفيف، والباقون بالتشديد(ينظر النشر في القراءات العشر٣٠٢/٢).

(٦) ينظرالانصاف المسألة (١٢١).

كانت للتكثير فلمضارعة (كم)، ولا يلزم من ذلك أسميتها، كما لم يلزم من مضارعة (قل) للنفي أن تصير حرفاً، **وأما اختصاصها بجر النكرة الموصوفة**، فلا يلزم من اختصاصها ببعض الأسماء أسميتها، وإلا لزم من اختصاص التاء أو الواو بالظاهر أن تكون أسماء، **وأما التصرف:** فقد يأتي في الحروف الحذف، وأكثر ذلك في المضاعف كأن وأن ولعل، تقول فيه: عل، وحاشا: حاش وحشا) [١].

وأجاب ابن يعيش عن اختصاصها بالدخول عن النكرة، بقوله:

(وأمّا كونها لا تدخل إلّا على نكرة؛ فلأنّها تدخل على واحد يدلّ على أكثر منه، فجرى مجرى التمييز. ألا ترى أن معنى قولك: "ربّ رجلٍ يقول ذلك": قلّ من يقول ذلك من الرجال؟ فلذلك اختصّت بالنكرة دون غيرها) [٢].

٣- أن " رب " قد تقع مبتدأ ويخبر عنها كقول الشاعر: [٣]

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار

فقالوا: "رُبَّ " مبتدأ و"عارٌ " خبره، ولو كانت حرفاً لم يخبر عنها. [٤]

وأجيب عن ذلك بأنه: لا دليل فيه؛ لأن "عاراً " ليس خبراً عن " رُبَّ " ولكنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره " وَرُبَّ قَتْلٍ هُوَ عَارٌ " والجملةُ صفةٌ لـــ " قَتْلٍ" المحذوف خبره.

---

(١) المقاصد الشافية ٣/٥٧٧.

(٢) شرح المفصل ٨/ ٢٧.

(٣) البيت من بحر الكامل وهو لثابت بن قطنة فى ديوانه ٤٩ ، خزانة الأدب٩/٥٦٥، ٥٦٧، ٥٧٧، الدرر ١٢/٢ ، الشعر والشعراء ٦٣٥/٢ ، شرح شواهد المغنى ٨٩/١، ٣٩٣ ، وبلا نسبة فى الأزهية ٢٦٠ ، جواهر الأدب ٢٠٥ ، خزانة الأدب ٧٩/٩ ، المقتضب ٦٦/٣، المقرب ٢٢٠/١. الشاهد فيه قوله " رب قتل عار " حيث وقعت " رب " مبتدأ مخبرا عنه بـ " عار " عند الكوفيين خلافاً للبصريين.

(٤) ينظر الهمع٤٣٠/٢، شرح التسهيل١٧٥/٣.

يقول ابن مالك:

(والصحيح أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة لقتل والتقدير: رُبَّ قتل هو عار).[١]

٤- أن القول بحرفيتها لا يتأتى في مثل قوله:"ربّ رجل كريم أكرمته" إذ يلزم منه شيئان[٢]:

الأول: تعدية المتعدي بحرف الجر.

الثاني: تعدية المتعدي إلى مفعوله بحرف الجر وإلى ضميره معاً وهذا ممتنع.

وأجيب[٣] **عن الأول:** بأن الفعل المتأخرعن المفعول يضعف عن العمل فيعمد بحرف الجر كما في قوله تعالى "إن كنتم للرؤيا تعبرون" ولا سيما إذا وجب تأخر الفعل كما في"رُبَّ".

وعن الثاني: بأن "أكرمته" صفة وأن الفاعل محذوف. ويجوز أن يكون الضمير في"أكرمته" للمصدر، أي:أكرمت الإكرام.

والراجح أن "رُبَّ" حرف جر إذ أنه لا يقبل شيئاً من علامات الاسم، وأن ما ذكره القائلون باسميتها معارض كما سبق.

---

(١) شرح التسهيل٣/١٧٥، مغنى اللبيب١/١٥٤.

(٢) ينظر شرح الكافية ٤/٢٨٨،٢٨٩.

(٣) ينظر شرح الكافية ٤/٢٨٩.

رابعاً: محل "رُبَّ" ومجرورها من الإعراب

وترتب على اختلاف النحاة في تحديد حرفية "رُبَّ" أو اسميتها خلاف آخر في محل "رُبَّ" ومجرورها من الإعراب، وفي ذلك وجهان:-

الأول: وهو قول من قال بحرفيتها مع عدم زيادتها من النحاة، أنها ومجرورها يأخذان موقعاً إعرابياً واحداً، **وهو** أن محل "رُبَّ" مع مجرورها نصب على أنه في محل مفعول به لفعل مقدر يتعلق به "رُبَّ".

يقول ابن السراج:

("رب" حرف جر، وموضعها وما عملت فيه نصب، كما أن موضع "الباء" و"من" وما عملتا فيه نصب إذ قلت: "مررت بزيدٍ وأخذت ماله").[١]

ويقول الفارسي:

(قولك: "رب رجل يفهم" و"رب رجلٍ في الدار"، فموضع"رب" مع المجرور بها في موضع نصب، والفعل الذي يتعلق به قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به لأنها تستعمل جواباً، وتقديره: "رب رجلٍ يفهم أدركت أو لقيت"، فيحذف كما حذف ما يتعلق به الجار للدلالة عليه في نحو قوله عز وجل: (وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ) [٢] ولم يذكر مرسلاً لدلالة الحالة على ذلك).[٣]

---

(١) الأصول١/٤١٦.

(٢) سورة النمل، آية:١٢.

(٣) الإيضاح العضدي١/٢٥١، ٢٥٢.

ووافق ابن يعيش هذا القول، فقال:

(تقول: "رب رجلٍ يقول ذلك لقيت أو أدركت"، فموضع "رُبَّ" وما انجر به نصب كما يكون الجار والمجرور في موضع نصب في قولك: "بزيدٍ مررت"، و"يقول ذلك" صفة لرجل).[١]

الثاني: وهو قول من قال بحرفيتها مع زيادتها من النحاة، أن "رب" تجر الاسم بعدها لفظاً، ويكون له مع ذلك محل من الإعراب حسب موقعه في الجملة.

يقول ابن هشام:

(فمحل مجرورها في نحو: "رب رجلٍ صالح عندي" رفع على الابتدائية، وفي نحو: "رب رجلٍ صالحٍ لقيت" نصب على المفعول به، وفي نحو: "رب رجلٍ صالح لقيته" رفع أو نصب، كما في قولك: "هذا لقيته" ... وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب، والصواب ما قدمناه). [٢]

ويقول السيوطي:

(والْأَصَح أَنهَا زَائِدَة فِي الْإِعْرَاب لَا المعني..... و الْأَصَح بِنَاء على أَنهَا زَائِدَة فِي الْإِعْرَاب أَن مَحل مجرورها على حسب الْعَامِل بعْدهَا فَهُوَ نصب فِي نَحْو:"رب رجل صَالح لَقِيت"، وَرفع فِي نَحْو:"رب رجل عِنْدِي"، وَرفع أَو نصب فِي نَحْو:"رب رجل صَالح لَقِيته" لَازم النصب بِالْفِعْلِ الَّذِي بعْدهَا أَو بعامل مَحْذُوف). [٣]

الثالث: وهو قول من قال باسميتها من النحاة، أنها محكوم على موضعها بالإعراب، فمحلها رفع بالابتداء في قولنا: "رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيته"، ونصب على

(١) شرح المفصل ٢٨/٨.
(٢) مغني اللبيب١٥٨/١.
(٣) الهمع٤٣٦/٢.

المصدر في نحو:"رُبَّ ضربٍ ضربت"، وعلى الظرف في نحو:"رُبَّ يومٍ سرت"، وعلى المفعول به في نحو:"رُبَّ رجلٍ ضربت".

يقول أبو حيان:

(وقال الفراء وجماعة من الكوفيين إن "رُبَّ" معمولة لجوابها كـ "إذا"، أو"حين" في الظروف، وتقدمت عندهم لاقتضائها الجواب، وهي مبنية، قالوا: وقد يبتدأ بها، فيقال: "رب رجلٍ أفضل من عمرو"، ويقال: "رب ضربةٍ ضربت"، و"رب يوم سرت"، بتقدير الظرف، و"رب رجلٍ ضربت" مفعول، و"رب رجلٍ قام" مبتدأ كما يكون ذلك في "كم"). (١)

ويقول المرادي:

(وذهب الكوفيون، والأخفش في أحد قوليه، إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب. ووافقهم ابن الطراوة) (٢).

ووافق الرضي القول بأنها مستحقة للإعراب، إلا أنه خالفهم في جعل "رُبَّ" مبتدأ لا خبر له أبداً.

يقول:

(لأن "رُبَّ" مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لإفادة صفة مجروره معنى الجملة كما في: "اقل رجل يقول ذلك"،... ولا يوصف "رُبَّ" فلا يقال: " رُبَّ رجل كريم" بالرفع كما لا يوصف "اقل" لكون "رُبَّ" كحرف النفي، فإن التقليل عندهم كالنفي، فلهذا لا يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر). (٣)

---

(١) ارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤.

(٢) الجنى الداني ص٤٣٩.

(٣) شرح الكافية٢٩٣،٢٩٢/٤.

وأضاف الرضي إلى ذلك إعرابها عند اتصالها بـــ"ما" فقال:

(إذا دخلها "ما" فالأكثر كونها كافة و"رُبَّ" المكفوفة لا محل لها من الإعـــراب، وإن كان اسماً على ما اخترنا لكونها بمعنى قلما وكونها كحروف النفـــي الداخلـــة علـــى الجملة).[1]

فيرى الرضي أنها لا موقع لها من الإعراب عند اتصال "ما" بها.

(١) شرح الكافية٤/٢٩٤.

خامساً: تصدر "رُبَّ"

يتلخص عمل حروف الجر في إيصال معنى العامل الواقع قبلها إلى الاسم الواقع بعدها، ويلزم من ذلك توسط تلك الحروف بين العامل والاسم، و"رُبَّ" حرف من هذه الحروف، وذلك يقتضي أن تتوسط في الجملة، إلا أنها خالفت حروف الجر وجاءت متصدرة للتركيب، وعلل النحاة لذلك بعدة أسباب منها:-

١- دلالتها على القلة، وهي بذلك تمثل أسلوباً من الكلام كالنفي والاستفهام، وهذه الأساليب تغير جهة الكلام، وما يغير جهة الكلام له الصدر، ويرجع ذلك إلى أن المغير للنوع علاقته بأجزاء الكلام تكون متساوية أي أنه يؤثر في كل أجزاء التركيب الذي يدخل عليه، فوجب صرف العناية إليه، ولو دخل في وسط الكلام لاختص بجزءٍ من التركيب دون الآخر وهذا غير المراد.

يقول علاء الدين الأربلي:

(أنها لا تقع إلا صدراً لدلالتها على نوع من الكلام، ولمشابهتها حرف النفي).[١]

ويقول ابن فضال المجاشعي:

(ولا تقع "رُبَّ" إلا في صدر الكلام؛ لأنها للتقليل، والتقليل قريب من النفي، والنفي له صدر الكلام).[٢]

٢- أنها في مقابلة "كم" الخبرية في أداء معنى التقليل، و"كم" الخبرية يجب تصدرها، لشركتها "كم" الاستفهامية في اللفظ.

---

(١) جواهر الأدب ص٢١٩.

(٢) شرح عيون الإعراب، ص١٩٢.

يقول ابن يعيش:

(لما كان معناها التقليل كانت لا تعمل إلا في نكرة، وصارت مقابلة (كم) الخبرية، وكم الخبرية يجب تصدرها، لشركتها كم الاستفهامية). (١)

ويقول ابن فضال المجاشعي:

(ولأنها نقيضة "كم" و "كم" لها صدر الكلام فحملت عليها، والعرب تحمل النقيض على النقيض كما تحمل النظير على النظير). (٢)

٣- مضارعتها "ما" النافية، التي لها حق الصدارة، في كونها لا يليها إلا المفرد النكرة، وهو مراداً به الجماعة، فجعلت صدراً كما كانت"ما" صدراً.

يقول ابن السراج:

(النحويون كالمجتمعين على أن "رُبَّ" جواب. إنما تقول: (رب رجلٍ عالمٍ)، لمن قال: رأيت رجلاً عالماً، أو قدرت ذلك فيه، فتقول: رب رجلٍ عالمٍ، تريد: رب رجلٍ عالم قد رأيت، فضارعت أيضاً حرف النفي إذا كان حرف النفي يليه الواحد المنكور وهو يراد به الجماعة. فهذا أيضاً مما جعلت له صدراً). (٣)

يقول ابن يعيش:

(وقيل: أنها لما دخلت على مفرد منكور، ويراد به أكثر من ذلك، وكان معناها التقليل، والتقليل نفي الكثرة، فضارعت حرف النفي إذ كان حرف النفي يليه الواحد المنكور، ويراد به الجماعة، فجعل صدراً كما كان حرف النفي كذلك). (٤)

---

(١) شرح المفصل ٢٨/٨.

(٢) شرح عيون الإعراب، ص١٩٢.

(٣) الأصول ٤١٧/١.

(٤) شرح المفصل٢٨/٨.

ويقول الهروي:

(ومن أحكامها أن لها صدر الكلام بمنزلة (ما) النافية، وإن المؤكدة، وألف الاستفهام، فتقول: (رب رجل جاءني)، ولا تقول: (جاءني رب رجل).[١]

وذكر أبو حيان ان تصدر "رُبَّ" هو الكثير[٢]، وقد جاءت غير متصدرة، فقال مستشهداً على ذلك:(وجاءت خبراً لـ "إنَّ" في قوله:[٣]

أماوي إني رب واحد أمه تركت فلا قتل عليه ولا أسر

وجاءت خبراً لـ "أن" المخففة من الثقيلة في قوله:[٤]

تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا أمين وخوان يخال أمينا

وجاءت جواباً لـ "لو" وهو غريب في قوله[٥]:

ولو علم الأقوام كيف خلفتهم لرب مفد في القبور وحامد).[٦]

وليس مراد أبي حيان بالتصدر وقوعها في أول الكلام وإنما التصدر يكون بالنسبة إلى عاملها الذي يجب أن يتأخر عنها.

يقول السيوطي:

(وقال أبو حيان: والمراد تصديرها على ما تتعلق به، فلا يقال: "لقيت رب رجلٍ عالمٍ").[٧]

---

(١) الأزهية، ص٢٦٨.

(٢) ارتشاف الضرب١٧٤١/٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٠١؛ والأغاني ١٧/ ٢٩٥؛ وخزانة الأدب ٢١٠/٤، ٢١١؛ ولسان العرب(وحد)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٦٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٦٧؛ والدرر ٢/ ١٩٥، ١٢٣/٤، الهمع٤٣٣/٢.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر١٢٣،/٤، والهمع٤٣٣/٢.

(٦) ينظرارتشاف الضرب١٧٤١/٤.

(٧) همع الهوامع:٤٣٢/٢.

سادساً: تعلق "رُبَّ"

عد أبو حيان تعلق " رُبَّ" من المسائل الخلافية، ونقل ذهاب الجمهور إلى تعلقها بعامل، في حين ذهب الرماني وابن طاهر إلى أنها لا تتعلق.

يقول أبو حيان:

(..... وهذا كله مبني على أن " رُبَّ" يتعلق، وفي ذلك خلاف، وذهب الجمهور إلى أنها تتعلق بالعامل، وذهب الرماني، وابن طاهر، إلى أنها لا تتعلق). [١]

فتعلق "رُبَّ" أوعدمه من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين النحويين، إلى قولين:-

الأول: وإليه ذهب جمهور النحويين، أنها تتعلق بالفعل كسائر حروف الجر غير الزوائد.

يقول المرادي:

(الخامسة:- من خصائص "رُبَّ" - مذهب الجمهور أن رب تتعلق بالفعل، كسائر حروف الجر غير الزوائد). [٢]

واستدل ابن أبي الربيع[٣] لهذا القول بأمرين:

١- أن حروف الجر الزوائد وجودها كعدمها، فإذا حذفت لم يختل المعنى، و"رُبَّ" ليست كذلك؛ لأنك لا تقدر أن تقول: "رجل لقيته" في "رُبَّ رجلٍ لقيته"، إذ لو قلت ذلك لاختل المعنى؛ ولزال الفخر، وتقليل النظير.

ورُدَّ[٤] هذا الاستدلال بأن الزائد من الحروف قسمان:

---

(١) ارتشاف الضرب٤/١٧٤٣.

(٢) الجنى الداني١/٤٥٣.

(٣) ينظر البسيط٢/٨٦١.

(٤) ينظرتمهيد القواعد٦/٣٠٤٦.

الأول: زائد في اللفظ والمعنى، إذا اسقط من الكلام لم يتأثر المعنى،كقولك: "ما جاءني من أحد"، و"ليس زيد بقائم".

الثاني: زائد في الاعراب لا المعنى، إذا اسقط من الكلام تأثر المعنى، كقولك: "جئت بلا زاد"، و"رُبَّ" من هذا القبيل.

٢- أن القول بزيادة "رُبَّ" مع عدم تعلقها لانظير له في حروف الجر؛ إذ لا تجد حرف جر وضع على الزيادة، إنما تجد ما تجد منها منقولاً، وهو في الموضع الذي نقل منه له معنى، ويطلب فعلاً يوصله يتعلق به، وإذ ادعيت في "رب رجل لقيته" أن "رُبَّ" هنا على المبتدأ وأنها زائدة غير متعلقة فلا تجد لها أصلا نقلت منه، ويدعي فيها أنها وضعت على ذلك، فهذا لا نظير له.

يقول ابن أبي الربيع:

(وأنت إذا ادَّعيت في"ربَّ رجلٍ لقيته" أنَّ "رُبَّ" هنا دخلت على المبتدأ، وأنها زائدة، فلا تجد لها أصلا نُقلت منه ويُدَّعى فيها أنها وضعت على ذلك، وهذا لا نظير له على حَسَبِما ذكرت). [١]

الثاني: وإليه ذهب الرماني، وابن طاهر، أن "رُبَّ" لا تتعلق بشئ.

يقول ابن هشام متحدثاً عن الأشياء التي لا تتعلق:

(....ومنها: " رُبَّ" في نحو: "رب رجلٍ صالح لقيته أو لقيت"؛ لأن مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حد "زيداً ضربته" ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار؛ لأن "رُبَّ" لها الصدر من بين حروف الجر، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل، هذا قول الرماني وابن طاهر)[٢].

---

(١) ينظر البسيط٢/٨٦٢.

(٢) مغني اللبيب٢/٥٧٧، وينظرشرح الأشموني: ٢/٣٠٣.

واستدل لهذا القول[١]: بأن جعل "رُبَّ" متعلقة غير زائدة في الإعراب يؤدي إلى أشياء لا تجوز في كلام العرب، منها:

١- أن يكون الفعل المتعدي إلى مفعوله بنفسه لا يصل إليه إلا بوساطة "رُبَّ" وذلك نحو قولك في جواب من قال: "ما لقيت رجلا عالما": "رب رجل عالم لقيت"؛ إذ لو لم تجعل "رُبَّ" زائدة في الإعراب لكان «لقي» متعدياً بواسطتها، والفعل المتعدي بنفسه لا يحتاج في وصوله إلى مفعوله إلى واسطة حرف جر.

وأجيب[٢] **عن ذلك بأن:-**

أ- "رُبَّ" دخلت على معمول الفعل تقوية للفعل، كما دخل الجار في قوله تعالى:{إِنْ كُنتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ}[٣] إلا أن اللام دخلت على معمول "تَعْبُرُونَ" على سبيل الجواز لأن تقديم المعمول وتأخيره سائغ. ولما وجب في الفضلة المجرورة بـ "رُبَّ" التقديم على الفعل وجب دخول "رُبَّ" عليها؛ لأنه ليس بعد الجواز إلا الوجوب.

واعترض ذلك[٤]: بأن العامل إذا تقدم معموله عليه لم يقوَ في وصوله إليه إلا باللام خاصة، وأيضا فإن المفعول إذا لزم تقديمه على العامل لم يلزم أن يقوَى في وصوله بحرف الجر.

ب_ أن حرف الجر لم يجلب هنا للتعدية، وإنما جلب لما يعطي من المعنى.

---

(١) ينظر تمهيد القواعد٦/٣٠٤٥.

(٢) ينظر تمهيد القواعد٦/٣٠٤٥،٣٠٤٨.

(٣) سورة يوسف الآية (٤٣).

(٤) ينظر تمهيد القواعد٦/٣٠٤٥.

٢- أن يتعدى الفعل إلى الاسم بحرف جر، ويتعدى مع ذلك إلى الضمير بنفسه، أو بحرف جر، وذلك نحو:"رُبَّ رجل عالم ضربته"، فلو جعلت "رُبَّ" هنا متعلقة بالفعل غير زائدة، للزم منه تعدي الفعل إلى الاسم بحرف جر، و إلى ضميره بنفسه، وذلك غير جائز في كلام العرب.

٣- أن يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره في نحوقولك:" رُبَّ رجل عالم يقول ذلك"، لأن فاعل "يقول" ضمير عائد على "رجل"، فلو لم يكن "رُبَّ" ومجرورها في موضع رفع على الابتداء، بل مجروراً متعلقاً بـ "يقول" للزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، وذلك لا يسوغ في باب من الأبواب.

٤- الابتداء بالمجرور الذي حرف الجر فيه غير زائد في نحو:"رُبَّ رجل عالم" فلولا أن "رُبَّ" هنا زائدة في الإعراب، والاسم المجرور بها في موضع رفع بالابتداء والمجرور الذي هو "في الدار" في موضع خبره لما ساغ ذلك؛ إذ المجرور الذي حرف الجر فيه غير زائد لا يجوز الابتداء به، فلا يجوز أن يقال: "برجل عاقل في الدار".

سابعاً: زمن العامل الذي تتعلق به "رُبَّ"

اختلف النحويون الذين ذهبوا إلى أن "رُبَّ" تتعلق بالفعل حول نوع الفعل الذي تتعلق به، فكان لهم أكثر من قول:-

الأول: وهو قول أكثر النحويين،ومنهم: الفراء، والمبرد[١]، والفارسي، واختاره الجرجاني[٢]، وابن الخباز[٣]، وابن عصفور،وابن أبي الربيع[٤]، أنه يلزم مضي الفعل الذي تتعلق به"رُبَّ"، وما ورد دالا على الحال فإنه يؤول بالماضي.

يقول الفراء محاولاً تأويل مجيء فعل الاستقبال معها في قوله تعالى: (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ)[٥]:

(يقال: كيف دخلت "رب" على فعل لم يكن؛ لأن مودة الذين كفروا إنما تكون في الآخرة؟ فيقال: إن القرآن نزل وعده ووعيده وما كان فيه حقاً فإنه عيان، فجرى الكلام فيما لم يكن منه كمجراه في الكائن. ألا ترى قوله عز وجل: (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [٦]، وقوله: (وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا) [٧]، كأنه ماضٍ وهو منتظرٍ لصدقه في المعنى، وأن القائل يقول إذا نهى أو أمر فعصاه المأمور: أما والله لرب ندامة لك تذكر قولي فيها، لعلمه أنه سيندم ويقول، فقول الله عز وجل أصدق من قول المخلوقين).[٨]

---

(١) لم أقف عليه في المقتضب، ينظر شرح التسهيل ١٧٩/٣.

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٣٥/٢.

(٣) ينظر: الغرة المخفية١٨٨/١.

(٤) ينظر البسيط ٨٦٦/٢.

(٥) سورة الحجر، آية:٢.

(٦) سورة السجدة، آية:١٢.

(٧) سورة سبأ، آية:٥١.

(٨) معاني القرآن٨٢/٢.

ويقول الفارسي:

(ولما كانت "رب" تأتي لما مضى وجب أن تكون "ربما" كذلك أيضاً تدخل على الماضي).[١]

ويقول ابن عصفور:

(الفعل بعدها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: ربما قام زيد، أو ماضٍ معنىً خاصة، نحو: ربما يقوم زيد، تريد (قام)، وأما أن تدخل على مستقبل في اللفظ والمعنى فلا يجوز ذلك).[٢]

واستدل ابن يعيش لصحة ذلك القول بقوله:

(حكم "رُبَّ" أن يكون الفعل العامل فيها ماضيًا، نحوَ قولك: "ربَّ رجل كريم قد لقيتُ"، و"ربَّ رجلٍ عالمٍ رأيتُ"؛ لأنها موضوعة للتقليل، فأولوها الماضيَ؛ لأنه قد يُحقَّق قلَّتَها، فلذلك لا يجوز: "ربَّ رجلٍ عالمٍ سَأَلْقَى، أو لأَلْقَيَنَّ"؛ لأن السين تفيد الاستقبال، والنون تفيد التأكيد، وتصرف الفعل إلى الاستقبال). [٣]

الثاني: وهو قول ابن السراج، أن الفعل الذي تتعلق به"رُبَّ" قد يأتي ماضياً وقد يأتي حالاً، ولا يأتي مستقبلاً.

يقول ابن السراج:

(ولا يجوز: رب رجلٍ سيقوم، وليقومن غداً، إلا أن تريد: رب رجلٍ يوصف بهذا، تقول: رب رجلٍ مسيء اليوم ومحسنٍ غداً، أي يوصف بهذا).[٤]

---

(١) الإيضاح العضدي١/٢٥٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي١/٥٠٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش٨/٢٩.

(٤) الأصول١/٤٢٠.

ووافق ابن الشجري ابن السراج، فقال:

(تكون لتقليل ما مضى وما هو حاضر دون المستقبل، تقول: رب رجلٍ أخبرنا بماله، ورب رجل يخبرنا الآن، ولا تقول: رب رجلٍ سيخبرنا، ولا رب رجلٍ ليخبرننا غداً، لأن ما لم يقع لا يعرف كميته فلا يقلل ولا يكثر).[١]

وكذلك وافق الطبري قول ابن السراج، فقال:

(كان الكسائي والفراء يقولان لا تكاد العرب توقع على مستقبل وإنما يوقعونها على الماضي من الفعل، كقولهم: ربما فعلت كذا وربما جاءني أخوك، قالا وجاء في القرآن مع المستقبل: (ربما يود)، وإنما جاز ذلك؛ لأن ما كان في القرآن من وعد ووعيد وما فيه فهو حق كأنه عيان فجرى الكلام فيما لم يكن بعد منه مجراه فيما كان... وقد يجوز أن يصحب ربما الدائم وإن كان في لفظ يفعل، يقال ربما يموت الرجل فلا يوجد له كفن).[٢]

فيلاحظ أنه أجاز مجيء المضارع مع "رُبَّ" وهو ما عبر عنه بمصطلح (الدائم).

القول الثالث: وهو قول ابن مالك، أن الفعل الذي تتعلق به "رُبَّ" قد يأتي ماضياً وحالاً ومستقبلاً ألا أنه رجح مجيء الماضي معها أكثر.

يقول ابن مالك:

(وكون ما دخلت عليه يلزم مضيه، بل يجوز كونه مستقبلا وحالا. ومنع ابن السراج استقباله وأجاز حاليته فإنه قال: "ولا يجوز رب رجل سيقوم ولا يقومن غدا إلا أن تريد: رب رجل يوصف بهذا، تقول رب رجل مسيء اليوم محسن غدا، أي يوصف بهذا". والصحيح جوازهما وجواز المضيّ، إلا أنّ المضيّ أكثر).[٣]

---

(١) الأمالي الشجرية٢/٣٠١.

(٢) جامع البيان في تفسير آي القرآن١٤/٣.

(٣) ينظر شرح التسهيل٣/٥١ و٥٢.

ووافق ابن هشام هذا القول، فقال:

(وَمن دُخولهَا على الْفِعْل الْمُسْتَقْبل قَوْله تَعَالَى {رُبمَا يود الَّذين كفرُوا} وَقيل هُوَ مؤول بالماضي على حد قَوْله تَعَالَى {وَنفخ فِي الصُّور} وَفِيه تكلّف لاقْتِضَائه أَن الْفِعْل الْمُسْتَقْبل عبر بِهِ عَن مَاض متجوز بِهِ عَن الْمُسْتَقْبل وَالدَّلِيل على صِحَة اسْتِقْبَال مَا بعْدهَا قَوْله: [1]

إن أهلك فرب فتى سيبكي علي مهذب رخص البنان. [2]

واستدل القائلون بهذا القول بما يلي:-

١-**قوله تعالى:** {رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ}

فجاء متعلق "ربما" فعل دال على الاستقبال "يود"، وقد جوَّزه أصحاب هذا الرأي؛ لأنه مضارع منزَل منزلة الماضي لتحقق وقوعه. [3]

وذلك مردود: بأنها حكاية حال ماضية، فلما حُكيت هذه الحال جرت مجرى الحاضر، يقول الفارسي: (وقد يقع المضارع بعدها على تأويل الحكاية وذلك نحو قوله عز وجل: {رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا} وهذا حكاية حال تكون كما جاء: {فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلاَنِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ}[4]. ولا يكون هذا على إضمار "كان" في قياس قول سيبويه).[5]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجحدر بن مالك في أمالي القالي١/٢٨٢؛ والجني الداني ص٤٥٢؛ وخزانة الأدب١١/ ٢٠٩؛ وشرح شواهد المغني١/٤٠٧؛ ومعجم البلدان٢/ ٢٢٣ (حجر)؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص٤٥٧؛ ورصف المباني ص١٩٤.

(٢) المغني١/١٤٦.

(٣) ينظر أوضح المسالك٣/٧٠،٧١.

(٤) سورة القصص، آية:١٥.

(٥) الإيضاح العضدي١/٢٥٤.

٢- قول الشاعر:

إن أهلك فرب فتى سيبكي علي مهذب رخص البنان

حيث جاء متعلق "رُبَّ" دالاً على الاستقبال، وهو"سيبكي".

وذلك مردود بأنه: قليل في لغة العرب، ولا يقاس عليه، **يقول أبو حيان:**

(وقال الكسائي: العرب لا تكاد توقع "رُبَّ" على أمر مستقبل، وهذا قليل في كلامهم، وإنما يوقعونها عن الماضي).[١]

وما قاله ابن مالك هو الأحرى بالقبول؛ لأن شواهد فصيحة جاء فيها الفعل مستقبلاً أو ما في معناه، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج.

(١) أي: من الحروف التي لا يليها إلا الفعل، ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها. الكتاب ٣/١١٤.

ثامناً: حذف متعلق "رُبَّ"

ووقد اختلف النحاة القائلون بتعلقها، في حكم حذف عاملها الذي تتعلق به إلى خمسة مذاهب هي:

الأول: مذهب الخليل وسيبويه، أن حذفه نادر.

يقول سيبويه:

(وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) [1] أين جوابها؟ ... فقال: أن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام. وزعم أنه وجد في أشعار العرب "رُبَّ" لا جواب لها. من ذلك قول الشماخ[2]:

ودوية قفر تمشي نعاجها كمشي النصاري في خفاف الأرندج

فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجيء فيها جواب لـ"رُبَّ" لعلم المخاطب أنه يريد: قطعتها، أو ما في هذا المعنى).[3]

الثاني: مذهب أكثر النحويين، أن حذفه كثير.

يقول ابن السراج:

---

(١) سورة الزمر آية:٧٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ص٨٣؛ والدرر٤/١٣٠؛ وسر صناعة الإعراب ص٦٤٩؛ والكتاب٣/١٠٤؛ ولسان العرب (ردج) و(مشي)؛ والمعاني الكبير١/٣٤٦؛ الأرندج: جلد اسود تعمل منه الخفاف، تمشي: تكثر المشي، شبه أسوق النعام في سوادها بخفاف الأرندج، وخص النصارى لأنهم كانوا معروفين بلبسها.

(٣) الكتاب٣/١٠٤.

(واعلم: أن الفعل العامل فيها اكثر ما يستعمله العرب محذوفاً؛ لأنه جواب وقد علم فحذف، وربما جيء به توكيداً وزيادة في البيان، فتقول:" رب رجلٍ عالمٍ قد أتيت" فتجعل هذا هو الفعل الذي تعلقت به "رب"). (١)

ويقول الفارسي:

(والفعل الذي تتعلق به قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به لأنها تستعمل جواباً، وتقديره: "رب رجلٍ يفهم أدركت أو لقيت").(٢)

وعلل ابن يعيش لذلك، فقال:

(وإنما حذف الفعل العامل فيها كثيراً؛ لأنها جواب لمن قال لك: ما لقيت رجلاً عالماً أو قدرت أنه يقول، فتقول في جوابه: رب رجلٍ عالمٍ، أي لقد لقيت، فساغ حذف العامل إذ قد علم المحذوف من السؤال فاستغنى عن ذكره بذلك)(٣).

الثالث: مذهب لُكَذَة الأصبهاني، لا يجوز حذفه مطلقاً.

يقول السيوطي:

(قال لكذة الاصبهاني حذفه لحن ممنوع، وقال: ما ورد من ذلك مصنوع).(٤)

الرابع: مذهب بعض النحاة، أن حذفه واجب.

يقول أبو حيان:

(وذهب بعضهم إلى أنه يلزم حذفه؛ لأنه معلوم كما حذف في تالله، وبسم الله).(٥)

---

(١) الأصول١/٤١٧.

(٢) الإيضاح العضدي١/٢٥١ و ٢٥٢.

(٣) شرح المفصل٨/٢٩. وينظرالتوطئة ٢٢٩.

(٤) همع الهوامع٢/٤٣٧.

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٧٤٣

وذكر ابن يعيش أن بعضهم جعله مقصوراً على ضرورة الشعر، فقال:

(ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى إن بعضهم قال لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر). [١]

الخامس: مذهب ابن أبي الربيع[٢]، وقد قسم الفعل الذي تتعلق به "رب" على ثلاثة أقسام:

١- أن يكون ظاهراً، نحو: "رب رجل عالم لقيت".

٢- أن يحذف جوازاً؛ لدلالة الكلام عليه، وذلك نحو: "رُبَّ رجلٍ يفهم"، والتقدير: "رُبَّ رجلٍ يفهم لقيت".

٣- أن يحذف وجوباً إن قامت الصفة مقامه، نحو: "رب رجلٍ يقول ذلك" فجملة "يفهم هذه المسألة" في موضع الصفة، وقد سدَت مسد الفعل الذي تتعلق به "رُبَّ"، كما سدت الصفة مسد الخبر في قوله: "أقلَّ رجل يقول ذلك".

(١) شرح المفصل٨/٢٨،٢٩.

(٢) ينظر البسيط ٢/٨٦٤.

تاسعا: إتصال (ما) بـــ"رُبَّ"

تدخل"ما" على "رُبَّ"، فتكون كافة عن العمل، أو غير كافة عن العمـــل بـــل زائـــدة ملغاة.

واختلف العُلماء في "رُبَّ" إذا كُفَّتْ بـــ "ما": أتختص حينئذٍ بالـــدخول علـــى الجملـــة الفعلية؛ أم يجوز دخولها على كِلتا الجملتين الاسمية والفعلية؟ إلى قولين:

القول الأول: قول الخليل وسيبويه، أنَّها تختص بالجملة الفعلية.

يقول سيبويه:

(ومن تلك الحروف[١]: رُبما، وقلما وأشباهُهما، جعلوا "رُبَّ" مع "ما" بمنزلة كلمـــة واحدة، وهيئوها ليُذكَر بعدها الفعل؛ لأنَّهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى "رُبَّ يقول"، ولا إلى "قَلَّ يقوك"، فألحقوهما "ما" وأخلصوهما للفعل.)[٢]

وقال أيضًا:

(وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقك، فزعم أنَّ "ما" والكاف جُعلتا بمنزلة حرف واحد، وصُيِّرَتْ للفعل كما صُيِّرَتْ للفعل "رُبَّما".)[٣]

وقال في موضع آخر:

(فـــ "ما" تجيء لتُسهل الفعل بعد "رُبَّ".)[٤]

ومعنى ذلك أنَّ كُلاً من الخليل وسيبويه يرى أنَّ "رُبَّ" مع "ما" بمنزلة كلمـــة واحدة تخلصها للفعل فـــ "ما" تجيء لتسهل الفعل بعد "رُبَّ".

---

(١) الارتشاف٤/١٧٤٢.
(٢) الكتاب ٣/ ١١٥.
(٣) السابق ٣/١١٦.
(٤) السابق ٣/٥١٨.

وقد اختار القول باختصاص "رُبَّ" إذا كُفَّتْ بـــ "ما" بالجملة الفعلية جماعة من النُحاة منهم: الجرجاني[١]، وابن عصفور[٢]، والرضي[٣]، وابـــن أبـــي الربيـــع[٤]، وأبـــو حيان[٥].

يقول الرضي:

(و"رُبَّ" المكفوفة لا تدخل إلا على الفعل.)[٦]

ويقول ابن أبي الربيع:

(الثاني[٧]: أَنْ تكون كافة، تكف "رُبَّ" عن العمل، وإذا كانت كذلك فيجـــب أَنْ يقـــع بعدها الفعل الماضي؛ فتقول: رُبَّما فَعلتُ، ورُبَّما ضَربتُ، وإذا وقع بعدها المُـــضارع فيُراد به الماضي.)[٨]

وقال أبو حيان:

(وتجيء "ما" زائدة بعد "رُبَّ" الجارة النكرة..... وكافة؛ فتهيئهـــا لمجـــيء الفعل الماضي...، والمضارع...)[٩]

---

(١) المقتصد ٨٣٣/٢.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٦/١.
(٣) شرح الكافية ٢٩٥/٤.
(٤) البسيط ٨٦٦/٢.
(٥) الارتشاف ١٧٤٨/٤.
(٦) شرح الكافية ٢٩٥/٤.
(٧) من وجوه استعمالات "ما".
(٨) البسيط ٨٦٦/٢.
(٩) الارتشاف ١٧٤٨/٤.

القول الثاني: قول ابن السراج، أنَّها تدخل على الجملتين الاسمية، والفعلية.

يقول ابن السراج:

(والوجه الثالث[١]: أن تصلها فتستأنف ما بعدها وتكفها عن العمل فتقول: ربما قام زيد وربما قعد، وربما زيد قام، وربما فعلت كذا ولما كانت رب إنما تأتي لما مضى فكذلك ربما لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضيًا، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار كان، قالوا: في قوله: {رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ}، أنه لصدق)[٢].

وقد اختار القول بدخول "رُبَّ" إذا كُفَّتْ بـ "ما" على الجملتين الاسمية والفعلية جماعة من النُّحاة منهم: الهروي، والزمخشري[٣]، وابن الشجري[٤]، والأنباري[٥]، والجزولي[٦]، والخوارزمي[٧]، وابن يعيش، وابن الحاجب[٨]، وابن مالك[٩]، والمالقي، مصرحاً بقلة دخولها على الجملة الاسمية[١٠]، وابن هشام[١١]، إلا أنَّه

---

(١) من وجوه استعمالات "رُبَّ".

(٢) الأصول ٤١٩/١،وينظر الإيضاح العضدي ٢٥٣/١و٢٥٤.

(٣) المفصل ص٣٨٣.

(٤) أمالي ابن الشجري ٣/٢،٥٦٥،٥٦٤/٤٨.

(٥) البيان للأنباري ٦٣/٢.

(٦) المقدمة الجزولية ص١٢٦.

(٧) التخمير ٢٤/٤.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١٥٢/٢.

(٩) شرح التسهيل ١٧٤/٣.

(١٠) رصف المباني ص١٩٣.

(١١) المغني ٢٧١/١، ٢٧٢.

صرّح في "أوضح المسالك" بندرة دخولها على الجملة الاسمية[١]، وجعله الأزهري نادرًا جدًا[٢]، وأجازه السيوطي[٣].

يقول الهروي:

(أعلم أن "ما" في "ربما" على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون كافة زائدة ليصلح بعدها وقوع المعرفة والفعل؛ لأن "رب" تخفض ما بعدها، ولا تدخل على المعرفة ولا على الفعل؛ لأن حرف الخفض لا يدخل على الفعل، وإذا أرادوا أن يكفوها عن عملها، وتقع بعدها المعرفة والفعل، أدخلوا "ما" ليفصلوا بها بين "رب" والمعرفة، وبين "رب" والفعل، فقالوا: "ربما قام زيد"، و"ربما زيد قام"، و"ربما الرجل قام" و"ربما رجل قام" و"ما" على هذا الوجه مع "رب" كلمة واحدة بمعنى حرفٍ مثبت للفعل والمعرفة بعده، ولا يعمل شيئاً.....)[٤].

ويقول ابن يعيش:

(فأما دخولها كافة فلأنها من عوامل الأسماء ومعناها يصح في الفعل وفي الجملة. فإذا أدخلت عليها "ما" كفتها عن العمل كما تكف إن في قولك "إنما"، ثم يذكر بعدها الفعل والجملة من المبتدأ و الخبر، نحو قولك: إنما ذهب زيد، وإنما زيد ذاهب، فكذلك "رب" إذا كفت بـ"ما" عن العمل صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل و الفاعل والمبتدأ والخبر)[٥].

---

(١) أوضح المسالك ٦٤/٣.

(٢) التصريح ٦٦٨/١.

(٣) الهمع ٤٧٤/٢، ٤٧٥.

(٤) الأزهية: ٩٢ و ٩٣.

(٥) شرح المفصل: ٣٠/٨، وينظر: شرح الكافية للرضي: ٣٣٢/٢.

واستدل القائلون بجواز دخول "رُبَّما" على الجملة الاسمية كما تدخل على الفعلية بقول الشاعر:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

فـ "ما" في "رُبَّما" زائدة كافة لـ "رُبَّ" هيأتها للدخول على الجملة الاسمية[1] فإنَّ "الجامل" مبتدأ، و "المؤبل" صفته، و "فيهم" خبر المبتدأ[2].

وقد ردَّ القائلون باختصاص "رُبَّما" بالدخول على الجملة الفعلية الاستدلال بهذا البيت بأمرين:

الأول: أنَّ وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية في هذا البيت من قبيل الضرورة، ونُسِبَ ذلك إلى سيبويه[3]، وصرّح الرضي بأنَّ هذا البيت شاذ عند سيبويه.

يقول الرضي:

(و"رب" المكفوفة، لا تدخل إلا على الفعل، كما قال سيبويه، وقوله:

ربما الجامل المؤبل فيهم ... وعناجيج بينهن المهار

شاذ عنده). [4]

الثاني: أنَّ "ما" في "رُبَّما" نكرة بمعنى "شيء"، و "الجامل" خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو"، والجملة من المبتدأ والخبر صفة لـ "ما"، و "فيهم" متعلق بحال محذوفة، أي: رُبَّ شيء هو الجامل المؤبل كائنًا فيهم، وبه قال ابن عصفور[5].

---

(١) شرح التسهيل ١٧٤/٣.

(٢) شرح المفصل ٣٠/٨، والخزانة ٥٨٧/٩.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ٨٢٥/٢، ٨٢٦، والتوطئة ص٢٤٦.

(٤) شرح الكافية للرضي ٥٨٧/٤.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٥/١.

والأحرى بالقبول أَنَّ "رُبَّما" تدخل على كلتا الجملتين الاسمية والفعليـــة، وذلـــك لأن لـــ"رُبَّما" حينئذٍ نظائر في إيلائها الجملتين الاسمية، والفعلية، وهو "إِنَّما".

عاشراً: حذف "رُبَّ"

لنزع "رُبَّ" حالان: إما أن تنزع بعد حرف، أو تنزع مع التجرد منه، ويختلف الحكم باختلاف الحالين، وكذلك باختلاف الحرف الذي تنزع بعده "رُبَّ".

والحروف التي تنزع بعدها "رُبَّ" ويبقى عملها، ثلاثة أحرف هي:

١- الواو: ونزعُ "رُبَّ" بعدها كثير(١)، ومنه قول الشاعر(٢):

وليلٍ كموج البحر أرخى سدولَه علىَّ بأنواع الهموم ليبتلي

٢- الفاء: ونزع "رُبَّ" بعدها جاء كثيراً، قاله ابن مالك(٣)، وقال المرادي والأشموني(٤) بأن المراد بالكثرة الكثرة النسبية،أي إنه كثير بالنسبة إلى "بل" ومن ذلك قولُ الشاعر(٥):

فمثلِك حبلى قد طرقتُ ومرضعاً فألهيتها عن ذي تمائمَ مغيلِ

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٧٩/١، والغرة المخفية١٩٠/١، وشرح عمدة الحافظ٢٦٢/١ وشرح الكافية الشافية ٨٢١/٢، ومغني اللبيب ص١٨١، وشرح التصريح٢٢/٢.

(٢) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه: ١٨، وشرح عمدة الحافظ: ٢٧٢/١، وشرح الكافية الشافية: ٨٢١/٢، وخزانة الأدب: ٢٨٦/٢، ٢٥٥/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٦٧/٣، وشرح شذور الذهب:٣٢١، ومغني اللبيب: ٤٧٣، وشرح الأشموني: ٢٣٣/٢.

(٣) ينظر التسهيل ص ١٤٨، شرح عمدة الحافظ٢٦٢/١.

(٤) ينظر الجنى الداني ص٤٥٥، وشرح الأشموني٢٣٣/٢.

(٥) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٢، وكتاب سيبويه١٦٣/٢، وشرح أبيات سيبويه٣٠٣/١، شرح الكافية الشافية ٨٢١/٢، خزانة الأدب٣١/٣٢٦،١٠/١، ورواية سيبويه له بالواو (ومثلك) فلا شاهد فيه على حذف رب بعد الفاء على هذه الرواية، والبيت بلا نسبة في رصف المباني ص٣٨٧، ومغني اللبيب ص١٨١.

٣- بل: ونزعَ "رُبَّ" بعدها قليل[١]، ومنها قول الشاعر[٢]:

بل بلدٍ مــلءِ الفجــاجِ قتمُــه لا يُشترى كتّانُه وجَهْرمُهْ

يقول الرضي:

(ويحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عملها إذا كان الجار "رُبَّ" بشرطين: أحــدهما: أن يكون ذلك في الشعر خاصة، الثاني: أن تكون بعد الواو أو الفاء أو بل).[٣]

فلم يستثنِ الرضي حرفاً من الأحرف الثلاثة من حكم القياس علــى نــزع "رُبَّ" بعده.

أما نزع "رُبَّ" مجرَّدة من هذه الأحرف، في نحو قول الشاعر[٤]:

رســمِ دارٍ وقفــتُ فــي طللِــهْ كدتُ أقــضي الحيــاةَ مِــنْ جللِــهْ

فأكثر النحويين يحكم عليه بالقلة والندرة.[٥]

---

(١) ينظر شرح ألفية ابن مالك: ١٤٦، وشرح شذور الذهب: ٣٢٠-٣٢٢، وشــرح ابــن عقيل: ٥٣٦/١، وشرح الأشموني: ٢٣٢/٢.

(٢) الرجز لرؤبة في: ديوانه: ١٥٠، والدرر: ١١٤/١، ١٩٤/٤، وبلا نسبة في: شــرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٦٢، والإنصاف: ٦٢/٢، وشرح عمدة الحافظ: ٢٧٣/١، وشرح الكافية الشافية: ٨٢٢/٢.

(٣) شرح الكافية: ٣٠٥/٤.

(٤) البيت لجميل بن معمر في ديوانــه: ١٠٢، والأغــاني: ١٩٠/٤، وأمــالي القــالي: ٢٤٦/١، ومغني اللبيب: ١٦٤ وشرح التصريح: ٢٣/٢، وخزانــة الأدب: ٢٣/١٠، والدرر: ١٩٩/٤، وبلا نسبة في: الخصائص: ٢٨٥/١ والإنصاف: ٣٦٨/١، وشرح المفصل: ٨٢/٣، ٥٢/٨، وشرح الكافية الشافية: ٨٢٢/٢.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١٤٦، وشرح الكافيــة: ٣٠٥/٤، والمــساعد: ٥٣٦/١، وشرح الأشموني: ٢٣٢/٢.

شروط قياس نزع "رُبَّ" وبقاء عملها:

ولقياس نزع "رُبَّ" وإبقاء عملها شروط هي:

١- أن يكون ذلك في الشعر خاصة. (١)

٢- أن تكون بعد الواو أو الفاء أو بل. (٢)

٣- ألا يكون مدخولُها ضميراً.(٣) فإن دخلت على ضمير- ولا يكون إلا ضمير الغيبة نحو: "رُبَّه رجلاً قابلت" امتنع نزعها؛ لأن الأصل أنها لا تدخل إلاَّ على النكرات.(٤)

فبقاء مدخولها النكرة مجروراً بعد نزعها دليلٌ على إرادتها وهذا غير متحقق عند دخولها على الضمير، فلو نزعت لصار الضمير ضمير رفع ولم يبق ثمة دليلٌ عليها، ولذهب الغرض الذي لأجله جرَّتْ "رُبَّ" الضمي، وهو إرادة تعظيم الأمر وتفخيمه.(٥)

٤- ألا تكون"رُبَّ" معطوفة على "رُبَّ" أخرى مذكورة قبلها.(٦)

فإن قلت: "رُبَّ رجلٍ عالم لقيت و رُبَّ رجلٍ كريمٍ صاحبت"، وجب إظهارها.

وقد أجاز المالقي نزعَها من غير حرفٍ لدلالة معمولها عليها من جهة لزومه الجر والتنكير(٧)، وهذا هو الظاهر لأنه الموافق لقاعدة الحذف العامة، وهو

---

(١) ينظر شرح الكافية: ٣٠٥/٤.

(٢) ينظر شرح الكافية: ٣٠٥/٤.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٢٠.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٢٧/١، ١٠٨/٢، والمقتضب: ١٣٩/٤، ١٥٠، ٢٨٩.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢٨/٨.

(٦) ينظر: البسيط: ٨٦٨/٢.

(٧) ينظر: رصف المباني: ١٩١

قيام الدليل على المحذوف الذي يمكن حذفه للعلم به بعينه، ومعرفة مكان حذفه.(١)

وقد اختلف النحويون في نوع الأحرف التي تكون "رُبَّ" بعدها منزوعةً، وفي عملها، أهي أحرف عطف أم هي أحرف جر لقيامها مقام "رُبَّ"، أم هي عوض من "رُبَّ" المنزوعة؟ وإليك التفصيل في ذلك:-

أولاً: الواو

فقد ذهب جمهور البصريين إلى أن الواو حرف عطف، والجر هو بـ"رُبَّ" المضمرة.

يقول سيبويه في معرض حديثه عن حذف الحرف:

(وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه، كما حذف رب في قوله(٢):

وجداء ما يرجى بها ذو قرابة لعطف وما يخشى السماة ربيبها(٣)

إنما يريدون: رب جداء).(٤)

ويقول سيبويه:

(وإذا أعملتِ العربُ شيئاً مضمراً لم يَخرج عن عمله مظهراً فى الجر والنصب والرفع؛ تقول: "وبلدٍ"، تريد: "ورُبَّ بلدٍ").(٥)

---

(١) ينظر حاشية الصبان: ٢١٤/١.

(٢) هو العنبري، ينظر: شرح أبيات سيبويه: ١٧٠.

(٣) الجداء: المفازة التي لا شيء فيها. ومعنى البيت: أنه من سلك تلك المفازة لا يرجو أن يرى بها قريباً، والسماة: هم الذين ينزلون السماوة فربيبها لا يخاف لأنها لا تسلك.

(٤) الكتاب:٤٩٨/٣.

(٥) الكتاب:١٠٦/١.

وقال:

(ولا يجوز أن يضمَر الجارُّ، ولكنّهم لمّا ذكروه فى أوّل كلامهم شبّهوه بغيره من الفعل. وكان هذا عندهم أَقْوَى إذا أُضمرتْ رُبَّ ونحوُها فى قولهم:

وبلدة ليس بها أنيس [١]

ويقول ابن السراج[٢]:

(واعلم: أن العرب تستعمل الواو مبتدأة بمعنى "رُبَّ" فيقولون: وبلدٍ قطعت، يريدون: ورب بلدٍ وهذا كثير). **وقال أبو علي الفارسي:**(وقد اضمروا "رُبَّ" بعد الواو في نحو قوله:[٣]

وقاتم الأعماق خاوي المخترق[٤]

واحتج البصريون بما يلي[٥]:-

١- أن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئًا؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا، وحرف العطف غير مختص؛ فوجب أن لا يكون عاملًا، وإذا لم يكن عاملًا وجب أن يكون العامل "رُبَّ" مقدرة.

٢- أنه يجوز إظهار "رُبَّ" مع الواو في نحو "ورُبَّ بلدٍ"، ولو كانت "الواو عوضًا عن "رُبَّ" لما جاز ظهورها معها؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض، ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضًا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما، فلا يقال "وبالله لأفعلنَّ" وتجعلهما حرفيْ قسم، وكذلك

---

(١) الكتاب:١/٢٦٣.

(٢) الأصول:١/٤٢٠.

(٣) هو رؤبة: الديوان: ١٠٤.

(٤) الإيضاح العضدي١/٢٥٤.

(٥) الإنصاف مسألة رقم (٥٥).

أيضًا التاء، لما كانت عوضًا من الواو كما كانت الواو عوضًا من الباء لم يجمع بينهما؛ فلا يقال: "وتالله" وتجعلهما حرفي قسم؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض.

***وذهب الكوفيون و المبرد**[١] إلى أن الجر بـ"الواو" لقيامها مقام "رُبَّ"، وذلك أنها لما أُبدلت في القسم من الباء لاتحاد مخرجهما أبدلت من"رُبَّ"على سبيل نيابة حروف الجر بعضها عن بعض.

يقول الأنباري:

(ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل في النكرة الخفض بنفسها وإليه ذهب أبو العباس المُبَرِّد من البصريين). [٢]

ويقول المبرد: (وَاحتَجُّوا بإضمار "رب" في قَوله: (وبَلَدٍ لَيسَ به أنيسٌ) ولَيسَ كَمَا قَالُوا لِأَن الوَاو بدل من"رب" كَمَا ذكرت لَك وَالوَاو فِي قَوله تبَارك وتَعَالَى: {وَأَن الْمَسَاجِد لله} وَاو عطف ومحال أَن يحذف حرف الْخَفْض وَلَا يَأْتِي مِنْهُ بدل). [٣]

واحتج الكوفيون لقولهم بما يلي[٤]:-

١- أن الواو نابت عن "رُبَّ"، ولما نابت عن "رُبَّ" وهي تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم، فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء، فكذلك الواو ههنا لما نابت عن "رُبَّ" عملت الخفض كما تعمل "رُبَّ".

---

(١) ينظر المقتضب٢/٣٤٧،٣١٨، والنكت في تفسير كتاب سيبويه١/٢،٥٢٨/٧٧٠، وشرح الكافية٤/٣٠٧.

(٢) ينظرالإنصاف مسألة رقم (٥٥).

(٣) ينظرالمقتضب٢/٣٤٨.

(٤) ينظر الإنصاف مسألة رقم (٥٥).

٢- أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى كثيراً من الشعراء يبتدئون بالواو في أول القصيدة، كقوله:

وليل كموج البحر أرخى سدولَه علـيَّ بأنواع الهموم ليبتلي

وقوله:

وجداء ما يرجى بها ذو قرابة لعطف وما يخشى السماة ربيبها

ورُدَّ ذلك بأن[١]: هذه الواو واو عطف وإن وقعت في أول القصيدة؛ لأنها في التقدير عاطفة على كلام مقدر.

ولعل ما ذهب إليه البصريون قي هذه المسألة الأولى بالاعتبار نظراً لأنهم يحتكمون إلى القياس، وما جاء به الكوفيون ينتقض بأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً.

ثانياً: الفاء وبل

فذهب جمهور النحاة إلى أن الجر بعدهما بـ"رُبَّ" مقدرة.

يقول المالقي:

(وقال بعضهم أن "بل" تكون حرف خفض للنكرة بمنزلة "رُبَّ".....وليس كذلك بل ما بعدها مخفوض بـ"رُبَّ" مضمرة، فإنها تضمر ويبقى عملها دون "بل" وغيرها من حروف العطف). [٢]

وقال عن "الفاء" في قول الشاعر:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول

(١) ينظر السابق.

(٢) رصف المباني ص٢٣٣.

(والفاء في الحقيقة هنا سببية عاطفة جملة على جملة، و"رُبَّ" مضمرة بعد الفاء كما أضمرت بعد الواو فيما يُذْكَر في بابها، وبعد "بل" فيما تقدم في بابها). (١)

يقول المرادي في معرض حديثه عن"الفاء":

(وثانيها الجارة، وهي فاء "رب"، كقول امرىء القيس:

فمثلك، حبلى، قد طرقت، ومرضع... فألهيتها، عن ذي تمائم، مغيل

..... وليست هذه الفاء جارة، كما زعم هذا القائل. وإنما الجر بـ" رب" المقدرة بعدها). (٢)

وقال المرادي:

(ذكر بعضهم ل "بل" قسماً آخر، وهو أن تكون حرف جر خافض للنكرة، بمنزلة رب. كقول الراجز: "بل بلد ملء الفجاج قتمه" وليس ذلك بصحيح. وإنما الجار، في البيت ونحوه، رب المحذوفة). (٣)

وعلل الصبان الجر برب المضمرة بأنه: لم يعهد الجر بـ"بل والفاء" أصلاً، ولا بالواو إلا في القسم. (٤)

ويقول ابن الخشاب عن الواو والفاء وبل:

(وتضمر "رب" بعد الواو كقول رؤبة: (وقاتم الأعماق خاوي المخترق)

لتحقيق أن "رب" مضمرةٌ بعد الواو كما ذكر، فالجر بها لا بالواو، إذ العاطف لا يختص بعملٍ لكونه غير مختصٍ بمعمول، فالواو في قوله: وقاتم الأعماق... هي

---

(١) رصف المباني ص٤٥٠.
(٢) الجني الداني ص٧٥.
(٣) الجني الداني ص٢٣٧.
(٤) حاشية الصبان ٣٣٣/٢.

الواو في جاءني زيدٌ وعمرو؛ والعاطف يشترك ما بعده في إعراب ما قبله، ويدل على صحة هذا من كونها مقدراً بعدها الجار وهو رب، وقوع غيرها من حروف العطف التي لا يُمترى في أنها عاطفة لا جارة هذا الموقع.

فمن ذلك الفاء.... والفاء لا يُشك في أنها لا تجر. ومن ذلك "بل"... فـ"رب" بعد هذين الحرفين مضمرةٌ لا محالة، وهما حرفا عطف، وكذلك هي مضمرة بعد الواو؛ فإن قلت: فنراها تقع كثيراً في أوائل القصائد، وحيث لا كلام قبلها فتعطف عليه، فعلى أي شيء عطفت الواو والفاء وبل ل"رب" المقدرة بعدها، وما انجر بها؟ فالجواب: أن الشاعر يبتدئ بالواو مثلاً مقدراً العطف بها على شيء منوي مقدر يكون كالمنطوق به، كما يبتدى بـ(الفاء) و (بل) مقدراً الإضراب عن شيء مقدر منوي به التقديم،... وشبيه بهذا قولهم في اثناء القصائد حين يخرجون من نسيب إلى غيره، أو من نعت إلى نعت "قدع ذا" و"فعد عما ترى").[1]

وذهب أبو حيان في النكت الحسان إلى أن: الجر بهما لا بـ"رُبَّ" بعدهما مضمرة.

يقول أبو حيان:

(و"الفاء والواو يعني بمعنى "رُبَّ" وقد اختلف هل الجر بهما أم بـ"رُبَّ" مضمرة بعدهما؟ والاختيار أنه بهما، لأن قاعدة البصريين أن حروف الجر لا تعمل مضمرة). [2]

واخيراً: فالمختار من الأقوال أن الجر برُبَّ المحذوفة، وأما الأحرف المذكورة قبلها فلها دلالتها الوظيفية في ما دخلت فيه، ومن تمسك بالأصل خرج من عهدة المطالبة بالدليل.

---

(١) المرتجل ص٢٢٤و٢٢٥.

(٢) النكت الحسان ص١١١.

المبحث الثاني

مجرور "رب"

أولاً: تنكير مجرورها:

ذهب جمهور النحاة إلى أن الاسم الواقع بعد "رُبَّ"لا يكون إلا نكرة.

وعللوا لذلك بأن "رب" غير مخصصة لمعنى لذا تكون النكرة أكثر ملائمة لها.

يقول سيبويه في باب النفي بـــ"لا":

(فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أن "رب" لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن كم لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة؛ لأنك لا تذكر بعد "لا" إذا كانت عاملة شيئاً بعينه كما لا تذكر بعد "رب"؛ وذلك لأن" رب" إنما هي للعدة بمنزلة كم، فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما خولف بأيهم حين خالفت الذي).[١]

ويقول المبرد: (رب تدخل على كل نكرة؛ لأنها لا تخص شيئاً، فإنما معناه أن الشيء يقع ولكته قليل).[٢]

وعلل ابن يعيش اختصاص "رب"بالنكرة دون المعرفة؛ بأن مجرورها مفرد اللفظ دالاً على معنى الجماعة.

يقول ابن يعيش:

(وأما كونها لا تدخل إلا على نكرة فلأنها تدخل على واحد يدل على أكثر منه فجرى مجرى التمييز، إلا ترى أن معنى قولك: رب رجلٍ يقول ذلك، قل من يقول ذلك من الرجال، فلذلك اختصت بالنكرة دون غيرها).[٣]

وعلل الرضي ذلك بقوله:

(إنما وجب دخولها على النكرة، لأنها محتملة للقلة والكثرة، نحو: جاءني رجل، وما جاءني من رجل، فلو لم تحتملها لم تستعمل فيهما، والمعرفة إما دالة على القلة فقط

---

(١) الكتاب٢/٢٧٤ و ٢٧٥.

(٢) المقتضب٤/٢٨٩.

(٣) شرح المفصل ٨/٢٨.

كالمفرد والمثنى المعرفين، وإما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف، ورب وكم علامتان للقلة والكثرة، وإنما تحتاج إلى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصاً)[1]

وذهب بعض النحويين إلى جواز وقوع الاسم بعد"رُبَّ" معرفاً بـ"أل".

يقول المرادي:

(وأجاز بعض النحويين أن تجر المعرف بأل، وأنشد قول الشاعر[2]:

رُبَّما الْجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَالعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ

بجر الجامل وصفته). [3]

وردَّ ذلك: بأن الرواية الصحيحة **برفع الجامل**، وإن صحنت رواية الجر فإنه يحمل على زيادة الألف واللام، **يقول المرادي:** (فإن صحت الرواية حمل على زيادة أل).[4]

---

(١) شرح الكافية٤/٢٩١.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي في: الأزهية ص٢٦٦، والمفصل ص٣٨٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٦٥، والتخمير ٤/٢٣، وشرح المفصل ٨/٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٥، والجني الداني ص٤٥٥، والمغني ١/٢٧٢، والتصريح ١/٦٦٧، والخزانة ٩/٥٨٩، وبلا نسبة في: شرح التسهيل ٣/١٧٤، وشرح الكافية للرضي ٤/٢٩٥، ورصف المباني ص١٩٣، والجني الداني ص٤٤٨، وشرح ابن عقيل ٣/٣٣، وهمع الهوامع ٢/٤٣٣، والخزانة ٩/٥٨٧.

(٣) الجني الداني ص٤٤٩.

(٤) السابق.

ثانياً: وصف مجرورها:

وقد اختلف النحاة في وصف مجرور "رُبَّ" الظاهر أيلزم وصفه أم أَنَّ وصفه غير لازم؟

ولهم في ذلك قولان:-

القول الأول: وهو ظاهر كلام سيبويه ونُسِبَ إلى الفراء، والأخفش، والزجاج، وابن طاهر[1]، كما نُسِبَ إلى الكوفيين،[2] أَنَّه لا يلزم وصف مجرورها، وتضمنها القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف.

يقول سيبويه:

(وإذا قُلتَ: "مررت بزيدٍ"، فإنَّما أضفت المرورَ إلى زيدٍ بالباء، وكذلك هذا لعبد الله..... وإذا قُلتَ: "أنت في الدار" فقد أضفت كينونتك في الدار إلى الدار بـ "في"، وإذا قُلتَ: "فيك خَصْلَةُ سَوْءٍ" فقد أضفت إليه الرداءة بـ "في"، وإذا قُلتَ: "رُبَّ رجل يقول ذاك"، فقد أضفت القول إلى الرجل ب "رُبَّ".)[3]

فتصريح سيبويه بإضافة "القول" إلى "الرجل" بـ "رُبَّ" يمنع كونه صفة لـ "رجل"؛ لأَنَّ الصفة لا تُضاف إلى الموصوف، وإنَّما يُضاف العامل إلى المعمول، فـ "يقول" إذن عامل في "رجل" بواسطة "رُبَّ" كما كان "مررتُ" من: "مررتُ بزيدٍ" عاملاً في "زيد" بوساطة الباء، وهذا يتضمن عدم لزوم وصف مجرور "رُبَّ" عند سيبويه[4].

---

(١) الارتشاف ١٧٤١/٤، والجني الداني ص٤٥٠، والهمع ٤٣٤/٢.

(٢) الأصول ٤١٨/١.

(٣) الكتاب ٤٢١/١.

(٤) شرح التسهيل ١٨٣/٣.

يقول المرادي:

(.....وذهب الأخفش، والفراء، والزجاج، وابن طاهر، وابن خروف، إلى أنَّه لا يلزم وصف مجرورها، وهو ظاهر مذهب سيبويه).[١]

وقد اختار القول بعدم لزوم وصف مجرور "رُبَّ" جماعة من النُحاة منهم ابن خروف[٢]، وابن مالك[٣]،كما اختاره أبو حيان[٤].

يقول ابن خروف:

(ولا يفتقر مخفوضها إلى صفة لتضمنها إحدى المعنيين، وتغني عن الصفة، وموضع المخفوض بها نصب، أو رفع بالابتداء في قولهم: "رُبَّ رجل قال ذلك".)[٥]

ويقول ابن مالك:

(ومنها "رُبَّ"..... ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه.)[٦]

واستدل القائلون بعدم لزوم وصف مجرور "رُبَّ" بأدلة سماعية وأخرى قياسية، فمن السماع استدلوا بقول الشاعر[٧]:

---

(١) الجني الداني ص٤٥٠.

(٢) شرح الجمل لابن خروف ٥٤٨/١.

(٣) التسهيل ص١٤٨، وشرحه ١٨٢/٣، ١٨٣.

(٤) تذكرة النحاة ص٦.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ٥٤٨/١.

(٦) التسهيل ص١٤٧، ١٤٨.

(٧) البيت من مجزؤ الكامل، وهو لهند بنت معاوية في: شرح التسهيل ١٧٩/٣، ١٨٢، والجني ص٤٥١، والفصول المفيدة ص٢٦٥، والهمع ٤٣٨/٢، وبلا نسبة في المغني ٢٧٣/١.
والشاهد فيه قوله: "يا رب قائلةٍ" حيث جاء مجرور "رب" غير موصوف مما يدل على أنه لا يلزم وصفه.

يَـــــا رُبَّ قَائِلَـــــةٍ غَـــــدًا ... يَـــــا لَهْـــــفَ أُمِّ مُعَاوِيَـــــةْ

وقول الآخر(١):

أَلَـــا رُبَّ مَـــأْخُوذٍ بِـــإِجْرَامِ غَيْـــرِه ... فَلَا تَسْأَمَنْ هِجْرَانَ مَنْ كَـــانَ مُجْرِمَـــا

فلم يوصف مجرور "رُبَّ" في البيتين.

واستدلوا من القياس بما يلي:-

١- أن"رُبَّ" تتضمن الدلالة على القلة والكثرة، وفي هذا التضمّن غنـــاء عـــن وصف مجرورها، **يقول السيوطي:**

(.... و تضمنها الْقلَّة أَو الْكَثْرَة يقوم مقَام الْوَصْف). (٢)

٢- أن "رُبَّ" تكون جوابا وغير جواب، وإذا كانت جوابا فقد تكـــون جـــواب موصوف، وجواب غير موصوف فيكون لمجرورها من الوصف وعدمه ما للمجاب. فيقال لمن قال: "مارأيت رجلا": "رب رجل رأيـــت"، ولمـــن قال: "ما رأيت رجلا عالما": "رب رجل عالم رأيت"، وإذا لم يكن جوابـــا فللمتكلم بها أن يصف مجرورها، وأن لا يصفه.

يقول ناظر الجيش:

(أن "رُبَّ" تكون جوابا وغير جواب، وإذا كانت جوابا فقد تكون جواب موصـــوف، وجواب غير موصوف فيكون لمجرورها من الوصف وعدمه ما للمجاب فيقال لمـــن قال: "ما رأيت رجلا": "رب رجل رأيت"، ولمن قال: "ما رأيت رجلا عالمـــا": "رب

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل ١٨٢/٣، والهمع ٤٣٨/٢، والشاهد فـــي قوله: "رب مأخوذٍ" حيث جاء مجرور ""رُبَّ"" غير موصوف مما يدل علـــى أنـــه لا يلـــزم وصفه.

(٢) همع الهوامع٤٣٤/٢.

رجل عالم رأيت"، وإذا لم يكن جوابا فللمتكلم بهـا أن يـصف مجرورهـا، وأن لا يصفه). [1]

وقد اُعتُرِضَ على القول بعدم لزوم وصف مجرور "رُبَّ" بأمرين:

أولهما: أنَّه يلزم على هذا القول في نحو المثال الذي ذكره سيبويه، وهو "رُبَّ رجل يقول ذلك" أنْ يتعدى فعل المُضمر إلى ظاهره؛ إذْ إنَّه لا يُوجد سِوى عامل ومعمول: وهذا غير جائز في كلام العرب[2].

وأجاب ابن خروف بأنَّ موضع المخفوض بـ "رُبَّ" رفع بالابتداء، و "يقول" خبره فكأنَّه قال: كثيرٌ من الرجال يقول ذلك[3].

وأجاب ابن مالك بأنَّ "يقول" مضارع "قال" بمعنى فاق في المقاولة، ويجعل "ذلك" فاعلاً أُشير به إلى مرئي أو مذكور، كأنَّه قال: رُبَّ رجلٍ يفوق ذلك الرجل في المقاولة[4].

ثانيهما: أنَّ ما استدل به من أبيات يُمكن حمله على حذف الموصوف؛ فيكون التقدير: يا رُبَّ امرأةٍ قائلةٍ، ويا رُبَّ رجلٍ مأخوذٍ[5].

القول الثاني: وهو قول ابن السراج، ونُسِبَ إلى المبرد[6]،والبصريين[7]، أنَّه يلزم وصف مجرور "رُبَّ" الظاهر.

---

(١) شرح التسهيل، لناظر الجيش٦/٣٠٥٩.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ٢/٨٢٤، وشرح التسهيل ٣/١٨٣، والبسيط ٢/٨٦٣.

(٣) شرح الجمل لابن خروف ١/٥٤٨، وشرح التسهيل ٣/١٨٣.

(٤) شرح التسهيل ٣/١٨٣.

(٥) الجني الداني ص٤٥١.

(٦) شرح التسهيل ٣/١٨١، والارتشاف ٤/١٧٤١، والجني ص٤٥٠، والهمع ٢/٤٣٤.

(٧) الارتشاف ٤/١٧٤١، والهمع ٢/٤٣٤.

قال ابن السراج:

(واعلم أنَّه لابد للنكرة التي تعمل فيها "رُبَّ" من صفة، إمَّا اسم، وإمَّا فعل، لا يجوز أنْ تقول: رُبَّ رجل، وتسكت حتى تقول: رُبَّ رجلٍ صالحٍ، أو تقول: رجل يفهم ذاك.)[١]

ووافقه في ذلك الفارسي حيثُ صرَّح بلزوم وصف مجرور "رُبَّ" إذا كان نكرة ظاهرة، **يقول:** (فإذا دخلت على النكرة الظاهرة لزمتها الصفة.وذلك قولك: رب رجلٍ يفهم، ورب رجلٍ في الدار. فموضع رب مع المجرور بها في موضع نصب. والفعل الذي يتعلق به قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به لأنها تستعمل جوابًا وتقديره: رب رجلٍ يفهم أدركتُ أو لقيتُ).[٢]

واختار القول بلزوم وصف مجرور "رُبَّ" جماعة من النُحاة منهم:

الهروي[٣]، والجرجاني[٤]، والزمخشري[٥]، وابن الشجري[٦]، والأنباري[٧]، والعُكبري[٨]، والشلوبين[٩]، وابن يعيش [١٠]، وابن عصفور[١١]، والرضي[١٢]،

---

(١) الأصول ٤١٨/١.
(٢) الإيضاح ص٢٠٠، والتعليقة ٢١٧/١.
(٣) الأزهية ص٢٦٠.
(٤) المقتصد ٨٣٠/٢.
(٥) المفصل ص٢٨٢.
(٦) أمالي ابن الشجري ٤٦/٣.
(٧) أسرار العربية ص١٩٥.
(٨) اللباب ٣٦٥/١.
(٩) شرح المقدمة الجزولية ٨٢٤/٢.
(١٠) شرح المفصل ٢٨/٨.
(١١) شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٣/١، والمقرب ١٩٩/١.
(١٢) شرح الكافية ٢٩٢/٤.

وابن أبي الربيع[١]، وابن هشام[٢].

واحتج القائلون بوجوب وصف مجرور "رُبَّ" الظاهر بما يلي:

١- أَنَّ "رُبَّ" للتقليل، ولزوم وصف مجرورها أبلغ في التقليل؛ إِذْ إِنَّ النكرة بلا صفة فيها تكثير بالشيوع والعموم، ووصفها يحدث فيها التقليل بإخراج الخالي منه؛ فلَزِمَ الوصف لذلك[٣].

واعترض ابن مالك بأَنَّ هذا مبني على أَنَّ "رُبَّ" للتقليل، والصحيح أَنَّها للتكثير، وعلى فرض أَنَّها للتقليل فإِنَّ النكرة دون وصف صالحة لأَنْ يُراد بها العموم فيكون فيها تكثير، وأَنْ يُراد بها غير العموم فيكون فيها تقليل، فإذا دخلتَ "رُبَّ" على تقدير وضعها للتقليل أزالت احتمال التكثير، فإِنْ وصفت بعد دخول "رُبَّ" ازداد التقليل، فلو كان المطلوب زيادة التقليل لا مطلقه؛ فينبغي ألا يُقتصر على وصف واحد؛ لأَنَّ التقليل يزيد بزيادة الأوصاف[٤].

٢- أَنَّه لما كثُر حذف العامل في "رُبَّ" للعلم به؛ لأَنَّه يقع جوابًا؛ لَزِمَ وصف مجرورها؛ لتكون الصفة كالعوض عن المحذوف؛ إِذْ إِنَّ قولك: رُبَّ رجلٍ عالم، تقديره: رُبَّ رجلٍ
عالم لقيتُ جوابًا لمن قال لك: ما لقيت رجلاً عالمًا، فلو لم يذكر الصفة لم يكن الرد موافقًا[٥].

---

(١) البسيط ٨٦٥/٢.

(٢) المغني ١٥٦/١.

(٣) الأصول ٤١٧/١، والتخمير ٢٠/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٣/١، وشرح التسهيل ١٨١/٣، والبسيط ٨٦٥/٢، والجني الداني ص٤٥٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل ١٨٢/٣.

(٥) الإيضاح ص٢٠٠، واللباب ٣٦٥/١، وشرح التسهيل ١٨١٤/٣، ١٨٢، والجني الداني ص٤٥٠.

وبهذا أوَّل كل من الشلوبين، وابن أبي الربيع قول سيبويه:

(وإذا قُلتَ: رُبَّ رجلٍ يقول ذاك، فقد أضفت القول إلى الرجل بـــ "رُبَّ")[١] حيث ذكر أنَّ كلام سيبويه مجاز، وأنَّ المعنى أضفت ما قام مقامه "يقول ذاك"، من عامل "رُبَّ" إلى الرجل بـــ "رُبَّ"؛ لأنَّ عامل "رُبَّ" يكثر حذفه معها، وتقوم الصفة مقامه، مع أنَّها جواب في المعنى؛ فالتقدير: رُبَّ رجلٍ يقول ذاك رأيتُ[٢].

واعترض ابن مالك بأنَّ "رُبَّ" تكون جوابًا وغير جواب، فإذا كانت جوابًا فقد تكون جوابًا موصوفًا، أو غير موصوف وفاقًا للمُجاب، وإذا لم تكن جوابًا فللمتكلم بها أنْ يصف مجرورها، وألا يصفه[٣].

٣- أن وصف مجرورها بمثابة تعويض عن عاملها الذي يكثر حذفه؛ لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل. [٤]

واعترض ذلك بأن الغالب ذكر العامل لا حذفه، ولو كانت الصفة عوضاً من المحذوف ما اجتمعا، وقد اجتمعا، فدل على أنه ليس بعوض. [٥]

٤- أن "رُبَّ" أجريت مجرى حرف النفي، وحكم حرف النفي أن يدخل على الجملة، فكذلك "رُبَّ"؛ لذا فالأقيس وصف مجرورها بجملة، أو ما يجري مجراهامن ظرف، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول،ويدل على أنها أجريت مجرى النفي، أنها لا تقع إلا صدرا، ولا يتقدم عليها ما يعمل في الاسم المجرور بعدها. [٦]

---

(١) الكتاب ٤٢١/١.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ٨٢٥/٢، والبسيط ٨٦٣/٢.

(٣) شرح التسهيل ١٨٢/٣.

(٤) ينظر رصف المباني ص١٩٣، والجني الداني ص٤٥٠.

(٥) ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل١١/١٨٩.

(٦) ينظر السابق١١/١٨٨.

واعترض ذلك[1] بأنه لا حجة فيه، أما قولهم "إنما جرت مجرى حرف النفي لكونها لا تقع إلا صدرا" فليس بصحيح، وقد وقعت خبرا ل"إن"، وخبرا ل"أن" المخففة من الثقيلة، قال الشاعر:

أماوي إني رب واحد أمه... تركت فلا قتل عليه ولا أسر

وأخيراً: وبعد عرض آراء النحاة في ذلك فالنفس أميل إلي قبول القول بلزوم وصف مجرور "رُبَّ" الظاهر؛ وذلك لأنَّ القول بعدم لزوم وصف مجرور "رُبَّ" الظاهر يُؤدي إلى تعدي فعل المُضمر إلى ظاهره في نحو قولك: رُبَّ رجلٍ يقول ذلك وهذا ممتنع بالإجماع.

وأمَّا ما أجاب به كل من ابن خروف، وابن مالك –من أنَّ "رُبَّ" مع مجرورها في موضع رفع بالابتداء، و "يقول" خبره، أي: كثيرٌ من الرجال يقول ذلك، أو أنَّ "يقول" مضارع "قال" بمعنى "فاق في المقاولة"، و "ذلك" فاعل أُشيرَ به إلى مرئي أو مذكور، أي: رُبَّ رجلٍ يفوق ذلك الرجل في المقاولة، فإنه لا يخفى ما فيه من تكلف.

(1) ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل١١/١٨٩.

ثالثاً: الإشكال" في نحو"رُبَّ رجلٍ وأخيه":

ويرجع الإشكال في هذا التركيب إلى إضافة كلمة "أخ" إلى الضمير، لأن النكرة تكتسب التعريف عند الإضافة، فأصبحت كلمة "أخ" بعد الإضافة معرفة في ظاهرها، فامتنع دخول"رب" عليها؛ لأن"رب" مختصة بالدخول على النكرة، إذ العطف على نية تكرار العامل، والتقدير في نحو"**رُبَّ رجلٍ وأخيه**": "رب رجلٍ ورب أخيه"، وقد انقسم النحاة في حكم هذا التركيب إلى ثلاث فرق:

فذهب سيبويه إلى وصفه بالقبح، وعدم جوازه، إلا أن يؤول"أخيه" بنكرة.

يقول سيبويه:

(وأما "رب رجلٍ وأخيه منطلقين"، ففيها قبح حتى تقول: وأخ له، والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله "وأخيه" في موضع نكرة، لأن المعنى "هو وأخٍ له" فإن قيل: أمضافة إلى معرفة أو نكرة؟ فإنك قائل: إلى معرفة، ولكنها أجريت مُجرى النكرة، كما أن "مثلك" مضافة إلى معرفة وهي توصف بها النكرة، وتقع مواقعَها. ألا ترى أنك تقول:"رب مثلك".

ويدلك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول:" رب رجلٍ وزيدٍ"، ولا يجوز لك أن تقول:"رب اخيه" حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة.

ومثل ذلك قول بعض العرب: " كل شاةٍ وسَخلتها "، أي وسخلةٍ لها، ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيُعلَم أنك لا تريد شيئاً بعينه، وأنك تريد شيئاً من أمة كلُّ واحد منهم رجل، وضممتَ إليه شيئا من أمة كلهم يقال له أخٌ. ولو قلت: وأخيه وأنت تريد به شيئا بعينه كان مُحالاً).[1]

(١) الكتاب ٢/٥٤.

ووافقه المبرد، فقال:

(فإن قال قائل: ما بالك جررت "عبدها"[1] وإنما يضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيهاً بالحسن الوجه وأنت لا يجوز لك أن تقول: الواهب المائة، والواهب عبدها؟

فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير: واهب عبدها؛ كما جاز: رب رجلٍ وأخيه وأنت لا تقول: رب أخيه ولكنه على تقدير: واخ له.

ومثل ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم. وأنت لا تقول: كل سخلتها. ولكنه على التقدير الذي خبرتك به)[2].

وذهب بعض النحاة إلى: جواز "رُبَّ رجلٍ **وأخيه**"، **واشترطوا** لذلك أن يكون العطف بالواو خاصة، وأن يكون المعطوف مضافاً إلى ضمير مجرورها؛ لأن ذلك الضمير نكرة.

يقول أبو حيان:

(وقوله وقد يعطف علي مجرورها وشبهه مضاف إلي ضميريهما مثال ذلك: رب رجلٍ وأخيه رأيت. وشبه مجرورها هو المجرور بعد كم، نحو: كم عبد وأخيه أعتقت..... وشرط جواز ذلك أن يكون في العطف من التوابع، وأن يكون العطف بالواو خاصة، وزعم الفارسي أنه يجوز ذلك في البدل) [3].

وعلل أبو أحيان لذلك، فقال:

(وسوغ دخول رب على المضاف إلي ضمير مجرورها لأن الإضافة غير محضة، فلم تتعرف النكرة بإضافتها إلي المعرفة، والعرب لا تحكم للمضاف إلي ضمير

---

(١) في قول الأعشى: الواهب المائة الهجان وعبدها... عوذاً تزجى خلفها أطفالها.

(٢) المقتضب ١٦٤/٤، وينظر ٢١٣/٤.

(٣) التذييل والتكميل ٣٠٢/١، ٣٠٣.

النكرة بحكم النكرة إلا بشرط أن يكون بعد لفظ يطلب بالتنكير، ك "رب" و "كل" و "أي" فيما ذكرنا، وشرط أن يكون المضاف إلي النكرة معطوفاً علي نكرة متقدمة معمولة ل "رب" و "كم" و "أي" و "كل")[١].

وعلل الصيمري جواز ذلك، بأنه يجوز في المعطوف مالا يجوز في المعطوف عليه، **يقول الصيمري:**

(واعلم أن "ربّ " لا تدخل إلا على النكرات، كقولك: ربّ رجلٍ قد رأيت، وربّ امرأة قد أكرمت، وربّ عالمٍ قد لقيت، وربّ رجل وأخيه، فتعطف" أخيه" على رجل، ولا يجوز: ربّ أخيه، فتعطف" أخيه" على رجل، ولا يجوز: ربّ أخيه، لأنه يجوز في المعطوف مالا يجوز في المعطوف عليه). [٢]

ووافق الرضي القول بجواز "رُبَّ رجلٍ وأخيه" و**عده قياسياً**، إذ قال:

(ويجوز أن يعطف قياساً على المجرور بـ"رب" وبـ"كم" وعلى النكرة المجرورة بـ"كل" و"أي" اسم مضاف إلى ضميرها؛ لكون ذلك الضمير نكرة... نحو: رب شاةٍ وسخلتها وكم ناقةٍ وفصيلها، وكل رجلٍ وأخيه، وأي رجلٍ وغلامه). [٣]

وذهب بعضهم إلى: جواز "رُبَّ رجلٍ وأخيه" مطلقا بلا شروط، وإليه ذهب الجزولي.

يقول الرضي:

(... وقال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك؛ لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع). [٤]

---

(١) السابق.

(٢) التبصرة١/٢٨٩.

(٣) شرح الكافية للرضي٤/٢٩٣.

(٤) شرح الكافية: ٤/٢٩٣.

وردَّه الرضي بقوله:

(ولو كان كما قال لجاز "رب غلامٍ والسيد").[1]

وأخيراً: نجد القول بجواز "رُبَّ رجلٍ وأخيه" هو الأولى بالقبول، بشرط أن يكون العطف بالواو خاصة، وأن يكون المعطوف مضافاً إلى ضمير مجرورها؛ لأنه يجوز في المعطوف مالا يجوز في المعطوف عليه، والقاعدة تقول: "كثيرا مايغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل".

(١) السابق.

رابعاً: دخولها على الضمير:

إذا جاءت "رب" جارة لضمير الغيبة، تنازع الضمير بين أصله وهو من أعرف المعارف وبين ما دخلت عليه، وهي لا تدخل إلا على النكرات، ولذا فقد اُختلف في حقيقة هذا الضمير أنكرة هو أو معرفة؟ وفي ذلك قولان:

الأول: أن الضمير المجرور بـ"رب" معرفة جرى مجرى النكرة بدخول "رُبَّ" عليه لأنها مختصة بالنكرات، **وهو قول ابن السراج، والفارسي**(١)، **وجمهور النحويين**(٢)، **وظاهر قول سيبويه.**

يقول سيبويه:

(وأما "رب رجل وأخيه منطلقين" ففيه قبح حتى تقول: وأخ له، والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله وأخيه في موضع نكرة، لأن المعنى إنما هو وأخ له، فإن قيل أمضافة إلى معرفة أو نكرة، فإنك قائل إلى معرفة،ولكنها أجريت مجرى النكرة،كما أن مثلك مضافة إلى معرفة وهي توصف بها النكرة وتقع مواقعها ألا ترى أنك تقول: "رب مثلك")(٣).

***يتضح من النص** أن الضمير لا يخرج عند سيبويه عن التعريف ولو دخلت عليه "رب"؛ إذ يحكم على الضمير المضاف إلى نكرة – يعني الهاء في أخيه – بالمعرفة، وإن كان اللفظ من المضاف والمضاف إليه في حكم النكرة؛ لكونها معطوفة على نكرة.

---

(١) المقتصد بشرح الايضاح ٨٣٢/٢، ٨٣٣.

(٢) ينظر التذييل والتكميل لشرح التسهيل١٢٢٣/٤، وهمع الهوامع٤٣٤/٢.

(٣) الكتاب ٥٤/٢،٥٥.

ويقول ابن السراج:

(واعلم: أن رُبَّ تستعملُ على ثلاثة وجوه.... والوجه الثاني: دخولها على المضمر على شريطة التفسير، فإذا أدخلوها على المضمر نصبوا الاسم الذي يذكرونه للتفسير بعد المضمر، فيقولون: رُبَّه رجلًا، والمضمر ههنا كالمضمر في "نعم" إذا قلت: "نعم رجلًا زيد،" إلا أن المضمر في "نعم" مرفوع لأنه ضمير الفاعل وهو مع "رُبَّ" مجرور، وإنما جاز في "رُبَّ" وهي لا تدخل إلا على نكرة من أجل أن المعنى تؤول إلى نكرة، وليس هو ضمير مذكور، وحق الإضمار أن يكون بعد مذكور ولكنهم ربما خصوا أشياء بأن يضمروا فيها على شريطة التفسير وليس ذلك بمطرد في كل الكلام، وإنما يخصون به بعضه).[1]

واحتجوا لذلك بما يلي:

١- أن المضمرات ملازمة للتعريف لا تنفك عنه فلا يغير حكمها بدخول "رُبَّ" عليها.

يقول ابن يعيش:

(ويسمي الكوفيون هذا الضمير – يعني المتصل برب – المجهول لكونه لا يعود إلى مذكور قبله، وقد أطلق عليه صاحب هذا الكتاب التنكير وغيره لا يرى ذلك من حيث كان مضمراً، والمضمرات لا تنفك عن التعريف، ولذلك لا يوصف كما لا يوصف سائر المضمرات، وإنما هو في حكم المنكور إذا كان المعنى يؤول إلى النكرة، وليس بمضمر مذكور تقصده، ولذلك ساغ دخول "رُبَّ" عليه، ورب مختصة بالنكرات). [2]

(١) الأصول ٤١٩/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٨.

٢- أن هذا الضمير المجرور بـــ "رُبَّ" لم يأت بعده جملة تعرفه كما جاء مـــع باقي النكرات المجرورة بـــ "رُبَّ" فدل ذلك على أنه باق على تعريفه.

يقول ابن الحاجب:

(الضمير في قوله: "ربه رجلاً" ليس بنكرة وإنما كان حكمه حكم النكـــرات باعتبـــار كونه مبهماً أطلق عليه النكرة ولذلك لم يوصف لأنه ضمير بلا خلاف، والضمائر لا توصف). (١)

ثم علل أصحاب هذا المذهب لدخول "رُبَّ" على الضمير الباقي على تعريفه بـــالرغم من اختصاصها بالنكرة بأن هذا الضمير أشبه النكرة في كونه مبهماً ومحتاجاً إلـــى التفسير،ولم يتقدمه ما يعود عليه فيتخصص به، فجاز دخول "رُبَّ" عليه.

يقول الفارسي:

(وقالوا ربه رجلاً، فأضمروا معه قبل الذكر على شريطة التفسير كما فعلوا ذلك في نعم رجلاً، وإنما أدخلت "رُبَّ" على هذا المضمر، وهي إنما تدخل على النكرات من أجل أن هذا الضمير ليس بمقصود قصده فلما كان غير معين أشبه النكرة فصار في حكمها). (٢)

و يقول ابن جني: (... إنما جاز دخول "رب" في هـــذا الموضـــع علـــى المعرفـــة لمضارعتها النكرة، بأنها أضمرت على غير تقدم ذكر، ومن أجل ذلك احتاجت إلـــى التفسير بالنكرة المنصوبة نحو رجلاً وامرأة، ولـــو كـــان هـــذا المـــضمر كـــسائر المضمرات لما احتاج إلى تفسير). (٣)

---

(١) الأمالي النحوية لابن الحاجب٤٦/٢.

(٢) المقتصد بشرح الايضاح ٨٣٢/٢، ٨٣٣.

(٣) سر صناعة الإعراب ص٣١٢،٣١٣.

ويقول الجزولي:

(ولا تعمل مباشرة – يعني رب – في معرفة الا وهو مضمر مبهم مفسر بواحد منصوب مثاله: ربه رجلاً لقيت، ومعنى قوله مبهم بعد قوله مضمر أن المضمر حقه أن يجيء بعد مفسره فيعلم المراد به حين التلفظ به، فلا يكون إذ ذاك مبهما لأنه قد علم المراد به وليس المضمر هنا كذلك، لأن مظهره لم يتقدم فيعلم المراد به عند ذكره، ولكنه يكون عند ذكره مبهما حتى يجيء ما يفسره بعد، ولذلك جاز أن تعمل فيه "رُبَّ" لأنه لما كان مبهماً عند ذكره ولم يخص ذاك جنساً من أي جنس كان أبهم من النكرة، ولم يتقدم له ما يعود عليه فيكون معهوداً كأنه يقع عليه المعنى الذي كان المضمر به معرفة، ولم يكن فيه إلا الإبهام الذي هو أكثر من إبهام النكرات غالباً).[١]

الثاني: أن الضمير المجرور بـ "رُبَّ" نكرة ولا يجوز كونه معرفة لأن رب لا تجر إلا النكرة، **وهو قول الزمخشري، والشلوبين، وابن عصفور، والمالقي**[٢]، **وابن الشجري**[٣]، **والهروي.**[٤]

يقول الزمخشري:

(ورب للتقليل، ومن خصائصها أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو جملة كقولك رب رجل جواد..... ورب رجل جاءني، ورب رجل أبوه كريم، والمضمرة حقها ان تفسر بمنصوب كقولك: "ربه رجلاً").[٥]

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٨٢١/٢.

(٢) رصف المباني صـ١٩٠.

(٣) الأمالي الشجرية ٤٧/٣.

(٤) الأزهية صـ٢٦١.

(٥) المفصل صـ٢٨٦.

وقال الشلوبين:

("رب" للتقليل، ولا تعمل مباشرة في معرفة، فإما عملها في المضمر المبهم المفسر في واحد منصوب، نحو: "ربه رجلاً لقيت" فإنما جاز؛ لأن العلة في تعريف ضمير النكرة إنما هي تقدم النكرة عليه، فيكون المضمر إذا تقدمت النكرة بمنزلة عودتها، فكما أنها لو أعيدت لم تعد إلا معرفة، كذلك إذا أضمرت ولم تعد، لا يكون ضميرها إلا معرفة، وهذا المعنى معدوم في ربه رجلاً، وهو نكرة في المعنى فمن زعم أنه معرفة فقد أخطأ).[1]

واحتجوا لذلك بما يلي:

١- بقاء "رُبَّ" على اختصاصها بالنكرات وعدم خروجها عما اختصت به. لأن لفظ النكرة يناسب ما وضعت "رُبَّ" له.

يقول الشريف الرضي:

(وقد تدخل – يعني رب – على الضمير المبهم فتقول: ربه رجلاً، وهذه الهاء تجري على طريقة واحدة، فإن وليها المؤنث والمذكر والمجموع فلا تتغير، وهذا الضمير لما صار مع "رُبَّ" تنكر بها؛ لأن "رُبَّ" لا تدخل إلا على النكرات قال بعض الناس لما لم يرجع هذا الضمير إلى مذكور معين صار كالنكرة فدخلت عليه "رب").[2]

٢- أن هذا الضمير المجرور بـ "رُبَّ" لما لم يرجع إلى شيء مذكور في الجملة أصبح مجهولاً فحكم بتنكيره.

يقول ابن عصفور:

---

(١) التوطئة صـ٢٤٥.

(٢) البيان في شرح اللمع صـ٢٥١: ٢٥٢.

(إنما يكون ضمير النكرة محكوماً له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ما عرف بالألف واللام إذا عاد على متقدم، ألا ترى أنك إذا قلت: لقيت رجلاً فضربته، أغنى ذلك عن أن تقول: وضربت الرجل المتقدم الذكر، فلما ناب مناب اسمٍ فيه الألف واللام حكم له بحكم المعرفة لذلك، فلما كان الضمير في باب (رب) مفسراً بالنكرة بعده كان نكرة من كل وجه؛ لأنه إذ ذاك لا ينوب مناب اسمٍ معرف بالألف واللام، فلذلك جاز أن تقول: ربه رجلاً، وربه رجلين، وربه رجالاً، ويكون الضمير مفرداً على كل حالٍ استغناءً بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك).[1]

٣- أنهم حكموا على الاسم الواقع بعد (ربه) بأنه منصوب على التمييز، والتمييز لا يكون إلا بعد نكرة.

يقول الخوارزمي:

(إنما تدخل على النكرة – يعني رب – لما ذكره أبو العباس[2] في "رب" فلذلك لا تقع إلا على نكرة لأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز). [3]

وأخيراً: لا أرى خلافاً بين النحاة فيما ذهبوا إليه، فالمعنى واحد، سواء قالوا إنه نكرة أو معرفة جرى مجرى النكرة؛ إذ الضمير إذا دخلت "رب" عليه لا يقصد به معين عند الجميع.

(١) شرح جمل الزجاجي: ٥٠٤/١.

(٢) ينظر المقتضب ٢٨٩/٢.

(٣) شرح المفصل في صنعة الاعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي ٢٠/٤.

خامساً: الفصل بين "رُبَّ" ومجرورها

يقول ابن جني:

(والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه).[١]

ولعل السبب في ذلك أن حرف الجرِ والاسم المجرور من الأزواج النحوية التي تتميزُ بشدة الاتصال بينهما، وضياع المعنى والتركيب في حالة الفصل بينهما، وكون حرف الجر أداة شديدة الاتصال بما تدخل عليه وهو الاسم المجرور.

يقول ابن عصفور:

(لأن حرف الجر قد ينزل من المجرور منزلة الحرف من الكلمة، ألا ترى أن المجرور في موضع منصوب، ولذلك قد يجوز أن يحمل على موضع الباء، فتقول: "مررت بزيدٍ وعمراً"، فتعامل "زيداً" معاملة المنصوب، فكأنك قلت: "لقيت زيداً وعمراً"، فإن جاء الفصل بين حرف الجر والمجرور في الشعر فضرورة ولا يقاس عليها).[٢]

* وعلى الجملة لا يجوزُ الفصلُ بين حرف الجر والاسم المجرور بغير الزائد؛ لأنهما يرتبطان ارتباط الكلمة الواحدة، فجاز الفصلُ بينهما ببعض الزوائد دون غيرها كـ"ما".

يقول سيبويه في معرض حديثه عن "ما":

(وممَّا جاء مفصولا بينه وبين المجرور..... قوله عزّ وجلّ: " فبما نقضهم ميثاقهم " فإنَّما جاء لأنه ليس لـ"ما" معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد، فمن ثم

(١) الخصائص٢/٣٩٥.

(٢) شرح جمل الزجاجي١/٥٠٦.

جاز ذلك، إذ لم ترد به أكثر من هذا، وكانا حرفين أحدهما في الآخر عاملٌ. ولو كان اسمًا أو ظرفًا أو فعلاً لم يجز). [١]

فإن كان الفاصلُ بين الجار والمجرور اسمًا أو ظرفًا أو فعلاً لم يجز، لشدة اتصالهما وارتباطهما إذ قبح الفصلُ بينهما.

ونسب ابن السراج إلى الأخفش القول بجواز الفصل بين "رُبَّ" ومجرورها بالقسم، فقال:(والأخفش يعترض بالأيمان، فيقول: "رب والله رجل قد رأيت"، و"رب رجلٍ قد رأيت"، وهذا لا يجوز عندنا؛ لأن حروف الجر لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه وسائر النحويين يخالفونه). [٢]

وقاس تلميذ الكسائي علي بن المبارك الأحمر ذلك في"ربَّ"، كما في قوله: "رُبَّ والله رجلٍ عالمٍ صحبته" بالفصل بين "رُبَّ" والاسم المجرور"رجلٍ".

يقول أبو حيان:

(ولا يجوز الفصل بينها وبين النكرة وأجاز أبو علي بن المبارك الأحمر[٣] الفصل بينهما بالقسم، فتقول: "رب والله رجلٍ صالح صحبته"، وجاء في الشعر الفصل بينهما بالجار والمجرور، فلا يقاس عليه، نحو قوله[٤]:

رب في النـــاس موسر كعديم ... (.....).[٥]

وحصرها ابن مالك في باب الضرورة الشعرية لورود شواهد قليلةٍ ومجهولة القائل في الغالب، ولا يمكنُ تعميمُها في الكلام العربي النثري.

---

(١) الكتاب١/١٨٠،١٨١.

(٢) الأصول١/٤٢٢.

(٣) في شرح جمل الزجاجي١/506.

(٤) البيت من الخفيف،وعجزه: وعديم يخال ذا إيسار، وهو بلا نسبة في الدرر٤/٢٠١.

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٧٤٠.

يقول ابن مالك:

(وقد يفصل بين حرف الجر ومجروره بظرف أو مفعول به، أو جار ومجرور، ولا يكون ذلك إلا في ضرورة كقول الشاعر:[1]

يقولون في الأكفاء أكبر همه ... ألا رب منهم من يعيش بمالكا

أراد: رب من يعيش بمالك منهم).[2]

وخلاصة القول:-

إن الترابط بين الجار و المجرور ترابط قوي لا يؤدى المعنى المطلوب بانفصالهما؛ لأن الاسم المجرور يأخذ المعنى في الدلالة على الزمان أو المكان أو الاستعانة أو التبعيض إلى غير ذلك من المعاني من خلال حرف الجر، فاتصالهما يبقِي هذه العلاقة، وانفصالهما يضعفها؛ لذا فالفصل بينهما، مرفوض تركيبياً ودلالياً، وينبغي أن نحفظ ما ورد منه، ولا نقيس عليه.

(١) لم أقف على اسمه.

(٢) شرح التسهيل٣/٦٢.

سادساً: تثنية الضمير المجرور بـ"رُبَّ" وجمعه:

ذكرنا قبل ذلك إذا جاءت "رُبَّ" جارة لضمير الغيبة، فقد اُختلف في حقيقة هذا الضمير أنكرة هو أو معرفة؟ وامتد الخلاف بين النحاة في لزوم مطابقة هذا الضمير لما يفسره، أو عدم مطابقته، وإليك تفصيل الخلاف:-

القول الأول: لزوم الضمير المجرور بـ"رب" حالة واحدة وهى الإفراد والتذكير، **وهو قول البصريين.**

يقول ابن السراج:

(والوجه الثاني- يعنى لما تأتى عليه رب - دخولها على المضمر على شريطة التفسير، فإذا أدخلوها على المضمر نصبوا الاسم الذي يذكرونه للتفسير بعد المضمر، فيقولون: ربه رجلاً... وهذه الهاء على لفظ واحدٍ وإن وليها المذكر أو المؤنث أو الأثنان أو الجماعة موحدةً على كل حال).[1]

واستدل القائلون بهذا المذهب من القياس والسماع:

أما القياس فاستدلوا بما يلي:

١- أن الضمير المجرور بـ"رب" يقاس على الضمير المستكن في "نعم، وبئس" لتقاربهما في المعنى[2] وذلك من جهتين:

الأولى: أن كلاً منهما يدل على التفخيم، فكما الزموا الضمير المستكن في "نعم، وبئس" الإفراد والتذكير فكذلك الضمير المتصل بـ"رب".

---

(١) الأصول: ٤١٩/١.

(٢) شبه سيبويه الضمير المجرور بـ "رب" بالضمير المستكن في نعم وبئس، يقول سيبويه: (ولا يجوز لك أن تقول نعمَ ولا رُبّه وتسكت، لأنهم إنما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم) الكتاب١٧٦/٢.

يقول ابن أبى الربيع:

(اعلم أن العرب تقول: ربه رجلاً، فالهاء ضمير مبهم لا يعقل على من يعود، مثل الأمر والشأن، ثم فسر بقولهم رجلاً، كما فسر ضمير الأمر والشأن بالجملة والقصد بأمثال هذا التعظيم، لأن الشيء إذا أبهم كان في الخاطر أعظم ، الا ترى أنك إذا قلت لعبدك: إن لم تفعل كذا وتسكت كان أعظم، لأن خاطره يجرى على جميع أنواع العقاب). (١)

الثانية: الإبهام الموجود في كل من الضمير المتصل بـ"رب" والضمير المتصل بـ"نعم، وبئس" مما يلزم وجود التمييز بعدها.

يقول ابن الحاجب:

(هذا الضمير- يعنى المتصل بـ"رب"- أنه مفرد على كل حال؛ لأنه مضمر على خلاف القياس أتى به لغرض الإبهام، فوجب أن يكون مفرداً قياساً على "نعم"). (٢)

٢- أن العرب استغنت بتثنية التمييز الواقع بعد "رب" وجمعه عن تثنيته الضمير المتصل بها.

يقول ابن عصفور:

(فلذلك جاز أن تقول ربه رجلاً، وربه رجلين وربه رجالاً، ويكون الضمير مفرداً على كل حال استغناءً بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك، ولا يحفظ البصريون غير ذلك). (٣)

---

(١) البسيط ٨٦٧/٢.

(٢) الأمالي النحوية٤٦/٢.

(٣) شرح الجمل ٥٠٤/١.

أما السماع فاستدلوا بقول الشاعر:[1]

واه رأبت وشيكا صدع أعظمه... وربه عطبا أنقذت من عطبه

وقول الشاعر:[2]

ربه فتيه دعوت إلى ما ... يورث المجد دائبا فأجابوا

القول الثاني: جواز مطابقة الضمير للتمييز إفراداً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، وهو منسوب للكوفيين.

يقول ابن الشجري:

(وهذا الضمير لا يثنى عند البصريين ولا يجمع ولا يؤنث لأنه ضمير مجهول يعتمد فيه على التفسير فيغني تفسيره عند تثنيته وجمعه، وأجاز فيه الكوفيون التثنية والجمع والتأنيث)[3].

ويقول المرادي:

(وحكى الكوفيون تثنيته وجمعه وتأنيثه – يعنى الضمير المتصل ب"رب"– نحو: ربهما رجلين، وربهم رجالاً، وربها امرأة، حكوا ذلك، نقلاً عن العرب). [4]

ويقول ابن عصفور:

---

(١) البيت من البسيط ولم يعرف قائله،وهو في عمده الحافظ ٢٧١/١، وشرح التسهيل١٨٥/٣، وشرح الألفيه لابن الناظم صـ١٤١، والدرر اللوامع٤٥/١.

(٢) البيت من الخفيف .وغير معروف قائله وهو في شرح التسهيل١٨٤/٣، وشذور الذهب صـ١٦٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١٨/٣، وهمع الهوامع٤٣٥/٢، والدرر٥٠/٢.

(٣) الأمالي الشجرية٣٠١/٢.

(٤) الجني الداني صـ٤٤٩.

(وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياساً وذلك عندنا لا يجوز، لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بـ(ترك) عن وذر وودع)[١].

ونسب المالقي هذا القول للفراء، فقال:

(وحكى الفراء التأنيث والجمع والتثنية فيه، وذلك قياس على باب (نعم) وهو شاذ فيه).[٢]

ووافق الرضي هذا القول، وقاسه على الضمائر المتصلة بحرف النداء في مثل قولك: ويالها زوجة، ويا لها قصة، ويا لك ليل.

يقول الرضي:

(والكوفيون يجعلونه مطابقاً لما يقصد فيثنونه ويجمعونه، ويؤنثونه، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد؛ لأنه مثل قوله:"ويالها زوجة"، و"يا لها قصة"، و"يا لك من ليل"، وقد تصرف في الضمير كما رأيت). [٣]

وأخيراً: نجد القياس والسماع يرجح رأي البصريين، في حين لم نقف على أدلة للكوفيين تُعضد موقفهم، وإن قيل أنهم حكوا ذلك عن العرب.

(١) شرح جمل الزجاجي١/٥٠٤.
(٢) رصف المباني ص١٩١.
(٣) شرح الكافية للرضي٤/٣١٥.

الخاتمة

كان هدف هذه الدراسة محاولة للوقوف على دلالة "رُبَّ" بدقة فضلاً عن معرفة أحكامها النحوية التي امتازت بالتشعب.

استند منهج البحث على الرجوع إلى الكتب النحوية الأصول للوقوف على حقيقة الخلافات النحوية بين البصريين والكوفيين التي نسبها المتأخرون إليهم والاستعانة بالكتب غير النحوية ككتب الحديث الشريف والخطب ودواوين الشعراء لدعم دلالة الأدوات المختلف في دلالتها بشواهد أدبية.

وقد توصل البحث إلى أن:

١- السياق هو الفيصل في تحديد دلالة "رُبَّ"، وغيرها من أدوات اللغة، فلا يمكن تحديد دلالتها ولا دلالة أي أداة بمعزل عن سياقها.

٢- الذوق الخاص والفهم الشخصي للنحوي أثر في توجيه النصوص نحو هذه الدلالة أو تلك.

٣- أن "رُبَّ" خالفت مميزات المجموعة التي تنتمي إليها، فيما يلي:

- أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام.
- أنها لا تعمل إلا في النكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة.
- أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في النكرة الموصوفة وغير الموصوفة.
- أنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به.
- أنه في الوقت الذي نجد فيه النحويين يقررون عدم تعلق حرف الجر الشبيه بالزائد، نجد القسم الأعظم منهم يذهب إلى تعلق "رُبَّ" دون شبيهاتها.

" وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين "

فهـــرس الشعـــر

البيت	البحر	القائل
ربه فتيه دعوت إلى ما يورث المجد دائبا فأجابوا	الخفيف	بلا نسبة
وجداء ما يرجى بها ذو قرابة لعطف وما يخشى السماة ربيبها	الطويل	العنبري
واه رأبت وشيكا صدع أعظمه وربه عطبا أنقذت من عطبه	البسيط	بلا نسبة
ودوية قفر تمشي نعاجها كمشي النصاري في خفاف الأرندج	الطويل	الشماخ
ولو علم الأقوام كيف خلفتهـــم لرب مفد في القبــور وحامــد	الطويل	بلا نسبة
إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار	الكامل	ثابت بن قطنة
ربما الجامل المؤبل فيهم والعناجيج بينهن المهار	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي
رب في النـــاس موسر كعديم وعديــم يخــال ذا إيســـار	الخفيف	بلا نسبة
أماوي إني رب واحد أمه تركت فلا قتل عليه ولا أسر	الطويل	حاتم الطائي
رب من أنضجت غيظا قلبه يتمنى لي موتا لم يطع	الرمل	سويد بن أبي كاهل
يا رب مثلك في النساء غريرة بيضاء قد متعتها بطلاق	الكامل	أبو محجن الثقفي
يقولون في الأكفاء أكبر همه ألا رب منهم من يعيش بمالكا	الطويل	الأعشى
فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط تمثال	الطويل	امرؤ القيس
ربما تكره النفوس من الأمـــ ـــــــر له فرجة كحل العقال	الخفيف	أمية بن أبي الصلت
رب رفد هرقته ذلك اليو م وأسرى من معشر أقيال	الخفيف	الأعشى
وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي	الطويل	امرؤ القيس
أزهير إن يشب القذال فإنه... رب هيضل لجب لفقت بهيضل	الكامل	أبو كبير الهذلي
بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه	الرجز	رؤبة

البيت	البحر	القائل
ألا رب مأخوذ بإجرام غيره فلا تسأمن هجران من كان مجرما	الطويل	بلا نسبة
رب حلم أضاعه عدم الما ل، وجهل غطى عليه النعيم	الخفيف	حسان بن ثابت
ماوي يا ربتما غارة... شعواء كاللذعة بالميسم	السريع	ضمرة بن ضمرة
يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا	البسيط	جرير
تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا أمين وخوان يخال أمينا	الطويل	بلا نسبة
وأن أهلك فرب فتى سيبكي علي مهذب رخص البنان	الوافر	جحدر بن مالك
ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان	الطويل	رجل من الأزد

ثبت المصادر والمراجع

١. إتحاف فُضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، ت/ آنس مهرة، ط١/ دار الكتب العلمية – لبنان ١٤١٩هـ١٩٩٨م.

٢. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ت/ سعيد المندوب، ط١/ دار الفكر – لبنان ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

٣. أدب الكاتب لابن قتيبة، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤/ مكتبة السعادة بمصر ١٩٦٣م.

٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، ت. د/ رجب عثمان محمد، م.د/ رمضان عبد التواب، ط١/ مطبعة المدني ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٥. الأُزهية في علم الحروف للهروي، ت/ عبد المُعين الملوحي، ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٦. الاستغناء في الاستثناء للقرافي، ت/ محمد عبد القادر عطا، ط١/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٧. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ت.د/ فخر الدين صالح قدراة، ط١/ دار الجيل – بيروت ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٨. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ط١/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٩. إصلاح المنطق لابن السكيت، ت/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام، ط٤/ دار المعارف – القاهرة.

١٠. الأصول في النحو لابن السراج، ت.د/ عبد الحسين الفتلي، ط٣/ مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١١. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ت.د/ زهير غازي زاهد، ط٣/ عالم الكتب – بيروت ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

١٢. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمُستعربين والمُستشرقين: تأليف/ خير الدين الزركلي، ط١٥/ آيَّار – مايو ٢٠٠٢م.

١٣. الاقتضاب في شرح أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ت/ أ. مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد. ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣م، الناشر/ المكتبة العربية، يصدرها المجلس الأعلى للثقافة.

١٤. أمالي ابن الحاجب، ت/ هادي حسن حمودي، ط١/ عالم الكتب – بيروت – لبنان ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٥. أمالي السُهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، ت/ د. محمد إبراهيم البنا، ط١/ مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

١٦. الأمالي في لغة العرب لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

١٧. أمالي ابن الشجري، ت/ د. محمود محمد الطناحي، ط١/ ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م، الناشر/ مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١٨. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العُكبري ت/ إبراهيم عطوة عوض، الناشر/ المكتبة العلمية – لاهور – باكستان.

١٩. إنباه الرواة على أنباه النُحاة للقفطي (علي بن يوسف). ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم. ط١/ دار الفكر العربيّ – القاهرة مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ١٩٨٦م.

٢٠. الانتصار لسيبويه على المُبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي المتوفى ت (٣٣٢هـ). ت/ د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١/ مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

٢١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ دار الفكر بدمشق.

٢٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٢٣. الإيضاح لأبي علي الفارسي، ت/ د. كاظم بحر المرجان، ط٢/ عالم الكتب، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

٢٤. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ت/ د. موسى بناي العليلي، ط/ دار إحياء التراث الإسلامي – وزارة الأوقاف للشئون الدينية بالجمهورية العراقية.

٢٥. البحر المحيط لأبي حيان (محمد بن يوسف الأندلسي)، ت/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، و د/ زكريا عبد المجيد النوقي، و د/ أحمد النجولي الجمل. ط١/ دار الكتب العلمية – لبنان – بيروت ١٤٢٢هـ =٢٠٠١م.

٢٦. البرهان في علوم القرآن للزركشي (محمد بن بهادر بن عبد الله)، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار المعرفة – بيروت ١٣٩١هـ.

٢٧. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت/ د. عياد بن عيد الثبيتي، ط١/ دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢٨. البغداديات (المسائل المُشكلة) لأبي علي الفارسي، ت/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، ط/ مطبعة العاني – بغداد.

٢٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُحاة للسيوطي، ط/ دار الفكر – بيروت، ط٢/ ١٩٧٩م.

٣٠. البهجة المُرضية (شرح السيوطي على ألفية ابن مالك). إعداد/ د. زين كامل الخويسكي، ط/ دار المعرفة الجامعية ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٣١. البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، ت/ د. طه عبد الحميد طه، و م/ مصطفى السقا، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٣٢. التبصرة والتذكرة للصيمري، ت/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١/ دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٣٣. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العُكبري، ت/ علي محمد البجاوي، الناشر/ عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٤. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العُكبري ت.د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين،ط١/١٤٢١هـ=

٢٠٠٠م،الناشر/مكتبة العبيكان.

٣٥. تذكرة النُحاة لأبي حيان الأندلسي، ت/ د. عفيف عبد الرحمن، ط١/ مُؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م. الأستاذ المُشارك بدائرة اللغة العربية جامعة اليرموك.

٣٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، ت/ د. حسن هنداوي. ط/ دار القلم دمشق ١٤٢٦هـ =٢٠٠٥م.

٣٧. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، ت/ محمد كامل بركات، ط/ دار الكاتب العربي بالجمهورية العربية المتحدة ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

٣٨. التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، ت/ محمد باسل عيون السود، ط١/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٣٩. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، ت/ د. عوض بن حمد القوزي، ط١/ مطبعة الأمانة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٤٠. تقريب المُقرب لأبي حيان، ت/ د. عفيف عبد الرحمن، ط١/ دار المسيرة – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٤١. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (محب الدين محمد بن يوسف بن محمد)، ط١/ دار السلام ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٤٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمُرادي، ت/ د. عبد الرحمن علي سليمان، ط١/ دار الفكر العربي ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٤٣. التوطئة لأبي علي الشلوبين، ت/ د. يوسف أحمد المطوع، ط٢/ ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٤٤. الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت/ د. فخر الدين قباوة، ط٥/ ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٤٥. الجمل في النحو للزجاجي، ت/ علي وفيق الحمد، ط٣/ مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م، الناشر/ دار الأمل، إربد – الأردن.

٤٦. جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، ت/ عمر فاروق الطباع، دار النشر/ دار الأرقم – بيروت.

٤٧. الجني الداني في حروف المعاني للمُرادي، ت/ د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١/ دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٤٨. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب (معجم للحروف العربية)، تأليف/ علاء الدين بن علي الإربلي، ت/ د. إميل بديع يعقوب، ط١/ دار النفائس ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

٤٩. حاشية الأميرعلى مُغني اللبيب للشيخ محمد الأمير، ط/دار إحياء الكتب العربية،الناشر/فيصل عيسى البابي وشركاه.

٥٠. حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرح وتعليق/ تركي فرحان المُصطفى، ط١/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٥١. حاشية الدسوقي على مُغني اللبيب، طبع ونشر/ عبد الحميد أحمد حنفي.

٥٢. حاشية الصبان على شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، ط/ دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥٣. حروف المعاني للزجاجي، ت/ علي توفيق الحمد، ط١/ مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٨٤م.

٥٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، ت/ محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، ط١/ دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٨م.

٥٥. الخصائص لابن جني، ت/ محمد علي النجار، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج١/ سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م، ج٢/ سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م، ج٣/ سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٥٦. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للعسقلاني، ت/ محمد عبد المعيد ضان، ط٢/ صيد رأباد – الهند ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

٥٧. ديوان الأخطل، ط١/ دار الكتاب العربي – بيروت ١٩٩٢م.

٥٨. ديوان الأسود بن يعفر، صنعه/ نوري حمودي القيسي، ط١/ وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية.

٥٩. ديوان الأعشى، ت/ محمد محمد حسين، ط٧/ مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٨٣م.

٦٠. ديوان الأعشى، ط/ دار صادر – بيروت.

٦١. ديوان الأقيشر الأسدي، جمع وشرح وتحقيق/ د. خليل الدويهي، ط١/ دار الكتاب العربي – بيروت ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٦٢. ديوان امرئ القيس، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١/ دار المعارف بمصر ١٩٥٨م.

٦٣. ديوان أوس بن حجر، تحقيق/ محمد يوسف نجم، ط/ دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٦م.

٦٤. ديوان جرير، ت/ د. نعمان محمد أمين طه، مدرس بكلية البنات الإسلامية – جامعة الأزهر، ط/ دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩م.

٦٥. ديوان الحماسة للتبريزي، ط/ دار القلم – بيروت.

٦٦. ديوان حميد بن ثور الهلالي، وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي، صنعه/ عبد العزيز الميمني، ط/ دار القومية للطباعة والنشر – القاهرة ١٩٥٠م.

٦٧. ديوان ابن الدمينة، صنعه أبي العباس ثعلب، ومحمد بن حبيب، ت/ أحمد راتب النفاخ، ط/ مطبعة المدني بالمؤسسة السعودية بمصر مكتبة دار العروبة.

٦٨. ديوان رؤبة، ت/ وليم بن الورد، ط٢/ دار الآفاق الجديدة – بيروت ١٩٨٠م.

٦٩. ديوان عبيد بن الأبرص، ت/ حسين نصار، ط١/ البابي الحلبي، مصر ١٩٥٧م.

٧٠. ديوان عبيد الله بن قيس الرُّقيات، ت/ محمد يوسف نجم، ط/ دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٦م.

٧١. ديوان العجاج، ت/ عبد الحفيظ السلطي، توزيع/ مكتبة أطلس بدمشق.

٧٢. ديوان عدي بن زيد العبادي، ت/ محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية – بغداد.

٧٣. ديوان الفرزدق، ط/ دار صادر – بيروت.

٧٤. ديوان كثير عزة، ت/ إحسان عباس، ط١/ دار الثقافة – بيروت ١٩٧١م.

٧٥. ديوان المتلمس الضبعيّ (جرير بن عبد المسيح). رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، ت/ حسن كامل الصيرفي. مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٤، القاهرة ١٩٦٨م.

٧٦. ديوان مجنون ليلى، شرح/ عدنان زكي درويش، ط/ دار صادر – بيروت ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٧٧. ديوان المعاني لأبي هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن مهران)، ط/ دار الجيل – بيروت.

٧٨. ديوان النابغة الزبياني، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٧م.

٧٩. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت/ أحمد محمد الخراط، ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

٨٠. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي (أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود.)، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٨١. الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية للسُّهيلي، ط/ دار الفكر ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٨٢. سر صناعة الإعراب لابن جني، ت/ أ.د. حسن هنداوي، ط١/ دار القلم بدمشق ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٨٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحيِّ بن العماد الحنبليّ، ط/ دار الفكر – بيروت – لبنان ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٨٤. شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، ت/ د. زهير غازي زاهد، ط١/ عالم الكتب ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٨٥. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم(أبي عبدالله بدرالدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك) ت.د/عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد،ط/دارالجيل- بيروت.

٨٦. شرح الأُنموذج في النحو للأردبيلي(جمال الدين محمد بن عبد الغني)، ت.د/حسني عبد الجليل يوسف،لاط،الناشر/مكتبة الآداب (٤٢)ميدان الأوبرا بالقاهرة.

٨٧. شرح التسهيل لابن مالك، ت/ د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١/ هجر ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٨٨. شرح التسهيل للمُرادي، ت/ محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط١/ ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٨٩. شرح جمل الزجاجي لابن خروف، ت. د/ سلوى محمد عمر عرب، ط١/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١٩هـ.

٩٠. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت/ د. صاحب أبو جناح.

٩١. شرح جمل الزجاجي لابن هشام، ت/ د. علي محسن عيسى مال الله المدرس بكلية الشريعة بجامعة بغداد، ط٢/ عالم الكتب – بيروت ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٩٢. شرح ديوان المُتنبي المنسوب إلى أبي البقاء العُكبري، ت/ مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، ط/ دار المعرفة – بيروت.

٩٣. شرح الرضي على الكافية، ت/ يوسف حسن عمر، ط/ الجماهيرية الليبية ١٩٧٣م.

٩٤. شرح شذور الذهب لابن هشام، ت/ عبد الغني الدقر، ط/ الشركة المتحدة للتوزيع سوريا ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٩٥. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف/ عبد الله بن بريّ، ت/ د. عيد مصطفى درويش، م. د/ محمد مهدي نائب رئيس مجمع اللغة، ط/ مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٩٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ دار الفكر – سوريا ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٩٧. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ت/ عدنان عبد الرحمن الدوري، ط/ مطبعة العاني – بغداد ١٩٧٨م.

٩٨. شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت/ د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١/ مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أُم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٩٩. شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام، ت. د/ صلاح راوي، ط٢/ مطبعة حسان – القاهرة.

١٠٠. شرح المفصل لابن يعيش، ط/ دمشق ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

١٠١. شرح المُقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ت/ د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط٢/ مُؤسسة الرسالة – بيروت ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١٠٢. شرح ملحة الإعراب للحريري، ت/ د. فائز فارس، ط١/ جامعة اليرموك – إربد – الأردن ١٤١٢هـ = ١٩٩١م، الناشر/ دار الأمل.

١٠٣. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)للإمام/محمد بن إسماعيل أبوعبدالله البخاري الجعفي، ت.د/مصطفى ديب البغا، ط٣/بيروت ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م، الناشر/دار ابن كثير–اليمامة.

١٠٤. صحيح مسلم، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٠٥. ضرائر الشعر لابن عصفور، ت/السيد إبراهيم محمد (مدرس مساعد بكلية الآداب–جامعة عين شمس–القاهرة)، ط١/دار الأندلس١٩٨٠م.

١٠٦. طبقات النحويين واللغويين للزُبيدي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢/ دار المعارف ١٣٩٢هـ = ١٩٧٣م.

١٠٧. العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت/ د. مهدي المخزومي، و د/ إبراهيم السامرائي، دار النشر/ دار ومكتبة الهلال.

١٠٨. الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي)، ت/ د. أسامة طه الرفاعي، ط/ وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٠٩. الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المُبرد، ت/ د. محمد أحمد الدالي، ط٣/ مُؤسسة الرسالة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

١١٠. كتاب الشعر (شرح الأبيات المُشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي)، ت/ د. محمود محمد الطناحي، ط١/ مطبعة المدني ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م، الناشر/ مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١١١. الكتاب لسيبويه، ت/ عبد السلام محمد هارون، ج١. ط٤/ ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م، ج٢. ط٣/ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م، ج٣. ط/ مطبعة المدني ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢م، ج٤. ط٢/ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م، ج٥. ط٣/ ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م. الناشر/ مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١١٢. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، ت/ عبد الرزاق المهدي، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١١٣. كشف الظنون عن أسامي الكُتب والفنون لحاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

١١٤. اللامات للزجاجي، ت/ مازن المُبارك، ط٢/ دار الفكر بدمشق ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١١٥. اللباب في علل البناء والإعراب للعُكبري، ت/ د. عبد الإله النبهان، ط١/ دار الفكر بدمشق ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

١١٦. لسان العرب لابن منظور، ط/ دار صادر – بيروت.

١١٧. اللمع في العربية لابن جني، ت/ فائز فارس، ط/ دار الكتب العلمية بالكويت.

١١٨. المثل السائر لابن الأثير (أبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم)، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت ١٩٩٥م.

١١٩. مجمع الأمثال للميداني (أبي الفضل أحمد بن محمد)، ط/ دار القلم – بيروت.

١٢٠. المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، ت/ علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث ١٣١٥هـ = ١٩٩٤م.

١٢١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (أبي محمد عبد الحق بن غالب)، ت/ عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١/ دار الكتب العلمية – لبنان ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

١٢٢. مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (عبد الواحد بن عليّ)، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار نهضة مصر – القاهرة.

١٢٣. المُرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية لعلي عبود الساهي، ط١/ مطبعة جامعة بغداد ١٤٠٤هـ =١٩٨٤م.

١٢٤. المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، ت/ أ.د. محمد الشاطر محمد أحمد، ط١/ مطبعة المدني ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م، الناشر/ المؤسسة السعودية بمصر.

١٢٥. المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، ت/ د. حسن هنداوي الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – فرع القصيم، ط١/ دار القلم للطباعة والنشر ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

١٢٦. المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، ت/ أ. د. علي جابر المنصوري، ط٢/ ٢٠٠٢م.

١٢٧. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت/ د. محمد كامل بركات، ط/ دار الفكر ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

١٢٨. مُشكل إعراب القرآن للقيسي (مكي بن أبي طالب)، ت/ د. حاتم الضامن، ط٢/ مُؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٥هـ.

١٢٩. معاني الحروف للرماني (أبي الحسن علي بن عيسى)، ت. د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢/ دار الشروق ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

١٣٠. معاني القرآن للأخفش، ت/ د. عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١/ عالم الكتب – بيروت ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٣١. معاني القرآن للفراء، ت/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/ دار السرور.

١٣٢. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت/ د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١/ عالم الكتب ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٣٣. معجم الأدباء لياقوت الحموي، مطبوعات دار المأمون الطبعة الأخيرة.

١٣٤. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، ط/ مُؤسسة الرسالة – دمشق ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م.

١٣٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت/ حسن حمد، مراجعة/ د. إميل بديع يعقوب، ط١/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

١٣٦. المفصل في علم العربية للزمخشري، ت/ د. علي أبو ملحم، ط١/ مكتبة الهلال – بيروت ١٩٩٣م.

١٣٧. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (أبي إسحاق إبراهيم ابن موسى)، ت/ أ. د. محمد إبراهيم البنا، ط١/ جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م، الناشر/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.

١٣٨. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، ت/ د. كاظم بحر المرجان، ط/ وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، الناشر/ دار الرشيد ١٩٨٢م.

١٣٩. المقتضب للمُبرد، ت/ محمد عبد الخالق عُضيمة، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

١٤٠. المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، ت/ د. شعبان عبد الوهاب محمد، ط١/ أم القرى للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٤١. المقرب لابن عصفور، ت/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١/ العاني – بغداد ١٣٩١هـ = ١٩٨٧م.

١٤٢. الممتع لابن عصفور الإشبيلي، ت/ د. فخر الدين قباوة، ط١/ دار المعرفة – بيروت – لبنان ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

١٤٣. المنصف (شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للإمام المازني)، ت. أ/ إبراهيم مصطفى العضو بالمجمع اللغوي بالقاهرة، و أ/ عبد الله أمين أحد نظار مدارس المعلمين الأولية السابقين، ط١/ وزارة المعارف العمومية – إدارة الثقافة العامة، إدارة إحياء التراث القديم ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

١٤٤. المنهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأُشموني، ط/ محمد صبيح وأولاده بميدان الأزهر.

١٤٥. نتائج الفكر في النحو للسهيلي، ت/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط١/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

١٤٦. نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري، ت/ د. إبراهيم السامرائي، ط٣/ ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٤٧. نشأة النحو وتاريخ أشهر النُحاة، للمرحوم الشيخ محمد الطنطاوي أستاذ النحو والصرف في كلية اللغة العربية، تعليق/ عبد العظيم الشناوي أستاذ النحو والصرف المساعد في كلية اللغة العربية، ومحمد عبد الرحمن الكردي مدرس في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، ط٢/ ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

١٤٨. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي، ت/ د. عبد الحسين الفتلى، ط٢/ مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٤٩. همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، ت/ عبد الحميد هنداوي، ط/ المكتبة التوفيقية بمصر.

١٥٠. الوافي بالوفيات للصفدي (صلاح الدين خليل بن أبيك)، ت/ أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط١/ دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

١٥١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، ت/ إحسان عباس، ط١/ دار الثقافة – بيروت – لبنان.